جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: حقوق
التخصص: قانون إداري

رقم: .....

إعداد الطالب:
خنشوش عبد الرحمان

يوم: 2020/09/15

دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية في الجزائر

لجنة المناقشة:

جدي وناسة	أ. مح ب	جامعة بسكرة	رئيسا
دحامنية علي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عمارة علي	أ. مساعد أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019 - 2020

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: حقوق
التخصص: قانون إداري

رقم: .....

إعداد الطالب:
خنشوش عبد الرحمان

يوم: 2020/09/15

دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية في الجزائر

لجنة المناقشة:

جدي وناسة	أ. مح ب	جامعة بسكرة	رئيسا
دحامنية علي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عمارة علي	أ. مساعد أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من كان له فضل في تربيتي وتعليمي وتكويني.

إلى الوالدين الكريمين رحمة الله عليهما، والى زوجة والدي عائشة أطال الله في عمرها و إلى أخي عبد الحميد .

إلى زوجتي العزيزة التي هيأت لي ظروف العمل و البحث العلمي، و إلى أبنائي الأعزاء وأفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى الأستاذ غشة عبد الكريم والزميلين إدريس غشة

و عبد الرزاق وهابه، وإلى كل من علمني حرفا، و إلى كل المخلصين في ميدان البحث العلمي.

خنشوش عبد الرحمان

شكر و عرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله) رواه الترمذي

انطلاقا من هذا الحديث الشريف أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل دحامنية علي على قبوله الإشراف على إخراج هذه المذكرة وعلى نصائحه القيمة التي أفادتني كثيرا في انجاز هذا العمل المتواضع والذي أضعه بين أيدي الجميع

والى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما يبذلونه من عناء في قراءة هذه المذكرة المتواضعة وإثرائها بمقترحاتهم ونصائحهم القيمة .

أتوجه بالشكر والتقدير:

إلى إدارة جامعة بسكرة عامة والى إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية خاصة .

إلى جميع الأساتذة والأستاذات قسم حقوق .

إلى الزملاء والزميلات قسم الحقوق عامة .

إلى طلبة الماستر قانون إداري خاصة .

خنشوش عبد الرحمان

مقدمة

عرفت الجزائر على غرار العديد من الدول مجموعة من التغيرات في نمط إدارة التنمية فقد كانت الدولة المسئول الوحيد عن التخطيط للتنمية معتمدة كليا على الريع النفطي لكنها مؤخرا حاولت تغيير هذا المنهج التنموي بعد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها من خلال الاهتمام المتزايد بتبني اللامركزية وبالتالي تقوية دور الجماعات المحلية، خاصة البلدية في تحقيقها للتنمية المحلية كوسيلة لتغطية الحاجات العامة للمواطن، إلا انه هناك نظام للتمويل اللامركزي يطلق عليه نظام التمويل عن طريق المخططات التنموية البلدية والذي هو بمثابة دعم خارج عن ميزانيتها لتغطية الحاجات التي عجزت عن تلبيتها، إذ تعد البلدية جماعة إقليمية أساسية تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فالقانون منحها تلك الميزة وفقا لقاعدة اللامركزية في التنظيم الإداري الجزائري، وقد أجاز لها المشرع الجزائري مجموعة من الاختصاصات التي تمارسها في إطار القانون، عن طريق مجلس منتخب، أوكلت له صلاحيات في مختلف الميادين يباشرها ويهتم بكل الاحتياجات الخاصة بالسكان لتحقيق الديمقراطية المحلية وبعث التنمية من الأفق نحو الأعلى فموضوع التنمية يعتبر أهم قضايا الساعة التي حثت عليها الحكومة وجسدتها في مجموعة من البرامج وزعت على الجماعات المحلية وعند التمعن في احد تلك الآليات المخصصة من طرف الدولة والمتمثلة في المخطط التنموي للبلدية فهذا المخطط يصور لنا واقع الاحتياجات السكانية في إقليم مع تحديد كافة الأهداف الموجودة منه عند التطبيق لبعث التنمية المحلية وإنعاش الاستثمار المحلي في الأفق.

فلقد أصبح ضمن أولويات كل بلدية لان العمل به بدأ منذ سنة 1974 إلى يومنا هذا ليعتبر أهم إصلاح مس الجماعات المحلية غرضه تحسين الخدمة العمومية والارتقاء بمستوى المعيشة لدى الأفراد ليكون فضاء لتعبير على مختلف المشاكل والسعي إلى اقتراح حلول لها.

أهمية الدراســــــــــة:

تنبع أهمية الدراسة، من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بدور المخططات البلدية للتنمية في تنمية البلدية وتطويرها، باعتبار البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية وهذا بحكم قربها من المواطنين وكذا تنوع القطاعات المختلفة التي تمسها المخططات البلدية للتنمية والتي تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والنقل والمراكز الصحية وغيرها، باعتبارها مشاريع مكملة للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الكشف والتعرف أكثر على السياسات التنموية المحلية في الجزائر.
- الرغبة في معرفة دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية.

الأسباب الموضوعية:

- كون التنمية المحلية أحد المواضيع الهامة حيث تحتل جزء مهما وأولوية خاصة في برامج الحكومة الجزائرية.
- زيادة التوجه العالمي نحو اللامركزية الإدارية.
- نقص الدراسات المتعلقة بدور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

أهداف الدراســــــــة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية.
- إبراز الدور الذي لعبته المخططات البلدية للتنمية في تطور البلدية.
- الوقوف على أهم المعوقات التي تعرقل عملية التنمية من خلال المخطط البلدي.

الدراسات السابقـــــــــة:

1- دراسة جديدي عتيقة لموضوع إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة كنموذج تطرقت إلى واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر، حيث ركزت على الإطار المفاهيمي وعلى نظام إدارة الجماعات المحلية منذ الاستقلال حتى صدور قانون البلدية والولاية.

2- دراسة خنفري خيضر لموضوع تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، حيث تناول الباحث مدى فعالية نظام تمويل التنمية المحلية أم يجب تجديده وكذا الإستراتيجية المثلى الواجب إتباعها كنظام تمويلي للتنمية المحلية.

3- دراسة لعسايسي يوبا لموضوع دور المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية حيث تضمنت صلاحيات رؤساء المجالس الشعبية المنتخبة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وكانت تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هذه المجالس في تلبية احتياجات المواطن.

إشكالية البـــــــــــحث:

كيف تساهم مخططات التنمية البلدية في تفعيل التنمية المحلية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

س1/ ما هو مفهوم التنمية المحلية؟

س2/ ماذا يقصد بالمخططات التنموية البلدية؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية؟

صعوبة الدراســــــــة:

تكمن صعوبة الدراسة في نقص المراجع و في شبه استحالة الاحتكاك بالأساتذة وأخذ المشورة والحصول على دراسات تتناول هذا الموضوع وهذا راجع إلى جائحة كورونا.

منهج الدراســــــــة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع وقد كان هذا المنهج هو الأنسب لأنه يتيح لنا إمكانية وصف دقيق وتحليل موضوعي للمتغيرين ومن ثم استخلاص أهم النتائج بشكل علمي منظم.

تقسيمات البحث:

اعتمدت في إعداد وتحضير هذا الموضوع إلى الخطة التالية حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين هما: الفصل الأول جاء بعنوان: الإطار النظري للتنمية المحلية ، حيث تضمن هذا الفصل المباحث التالية: المبحث الأول مفهوم التنمية، المبحث الثاني مفهوم التنمية المحلية المبحث الثالث مرتكزات التنمية المحلية.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان فعالية المخططات البلدية في التنمية، حيث تضمن ما يلي: المبحث الأول مفهوم المخططات البلدية للتنمية، المبحث الثاني مجالات المخططات البلدية في التنمية، المبحث الثالث مساهمة المخططات البلدية في تحقيق التنمية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية المحلية.

إن موضوع التنمية المحلية، والدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في الجزائر بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة، تناولته بعض المؤلفات والدراسات، إما كموضوع مستقل أو في مجال حديث هذه المؤلفات عن التنظيم الإداري أو الإدارة المحلية.[1]

إن دراستي هذه مساهمة بسيطة للخوض في موضوع شائك ومعقد ومتشعب لتداخله مع عدة مواضيع وقطاعات تديرها الدولة من خلال حكومتها وأجهزتها المختلفة المنفذة لبرنامج الحكومة لاسيما في مجال التنمية المحلية، ويعد هذا الموضوع أي التنمية المحلية محل مراقبة وتقييم دائم من قبل الساسة والخبراء الاقتصاديين ويتضح ذلك من خلال خطاباتهم السياسية وتحليلاتهم الاقتصادية للواقع التنموي وغايتها من ذلك وضع اليد على موقع اتخاذ القرار التنموي الوطني أو المحلي، وحق المواطن الجزائري من خلال تمثيله من قبل الحركات الجمعوية والمجتمع المدني، أصبح يعير اهتماما كبيرا ومتابعة ميدانية لموضوع التنمية المحلية ويستحضر نتائجه التقييمية عند كل استحقاق انتخابي أو زيارة لوفد رسمي للحكومة، والتي غالبا ما يعبر عن نتائج التنمية ببلديته.[2]

نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع التنمية المحلية ارتأيت أن أتكلم عن هذا الموضوع في فصل تحت عنوان الإطار النظري للتنمية المحلية، وقسمته إلى ثلاث مباحث: في المبحث الأول مفهوم التنمية بوجه عام، وفي المبحث الثاني مفهوم التنمية المحلية، والمبحث الثالث مرتكزات التنمية المحلية.

---

[1] شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006، ص 26.

[2] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص11.

المبحث الأول: مفهوم التنمية بوجه عام.

شكلت التنمية بمفهومها العام الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدراسات في العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة تركز بقوة على المنظور التنموي خاصة وأن غالبية دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من رق الاستعمار وتحاول بناء الدولة الوطنية من جديد، إلا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة إلى أخرى وإذا كانت الفلسفة الاشتراكية شكلت الوعاء الإيديولوجي لمختلف قيادات العالم الثالث إلا أنه مع نهاية الثمانينات بدأت هاته الدول تغير مسارها التنموي وعليه بدأ التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية.[1]

ولدراسة هذا الموضوع تناولت مطلبين: المطلب الأول تعريف التنمية، والمطلب الثاني خصائص التنمية.

المطلب الأول: تعريف التنمية.

التنمية عملية متعددة الأبعاد وبالتالي فهي ليست ظاهرة اقتصادية فقط وإنما تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر وهي بهذا المعنى تسعى غلى تحقيق الكفاية الذاتية، والقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان.[2]

فالتنمية تعني الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، وهي تخلق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة وفعالية أداء مختلف أنشطته وبعبارة أخرى إنها التغيير المفقود والموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف.[3]

وتعرف كذلك بأنها تغيير النسق الاقتصادي والاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس وتتوجه غلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته

[1] فضيل إبراهيم نزاري، **إشكالية التنمية المحلية في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

[2] عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، دار صفاء، عمان، 2009، ص 127.

[3] مهدي حسن زويلف، **التنمية الإدارية والدول النامية**، دار محمد لاوي، الأردن، 1993، ص 07.

المبدعة والخلاقة وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل، كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتعبئة والاستقلال.[1]

وعرف "شوداك" ((التنمية ما هي إلا عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)).[2] أي أن التنمية ما هي إلا عملية شاملة لجميع الجوانب للارتقاء بالمجتمع لأفضل حال.

الفرع الأول: بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية.

أولا: النمو.

يختلف النمو عن التنمية ففي حين يشير النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة نجد أن التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية، ومنه النمو والتنمية يتفقان من حيث الاتجاه الإيجابي نحو التحسين والارتقاء إلا أن الاختلاف يكمن في أن النمو هو عملية تلقائية، أما التنمية فتشير إلى النمو الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.[3]

ثانيا: التحديث والحداثة.

هو عملية تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية وتنتهي عملية التحديث إلى تطور اتجاهات إيجابية داخل المجتمع، في حين يرى " ألبورت مور"((بأنه يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع ما قبل التحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا)).

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المهني في التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011، ص 50.

[2] عبد الرزاق جعفري، **التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2002، ص 20.

[3] جهيدة رعاش، **إشكالية العلاقات بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص ص21 – 22.

والتحديث يمثل أحد أهداف التنمية في الوقت نفسه فإذا كانت التنمية تهدف من خلال البرامج التنموية المسطرة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق رفاهية الإنسان وإذا كان التحديث يتضمن تخصص الأنشطة تخصصا فنيا رفيعا وتحديث الوظائف الاقتصادية وتكاملها تكاملا متجانسا وترشيد التنظيم وتكافؤ الفرص فليس ثمة اعتراض على كون عملية التحديث هي محتواه ضمن عملية أشمل وهي عملية التنمية التي تسعى الدول المختلفة والمجتمعات المحلية إلى تحقيقها وذلك من أجل الالتحاق بالركب الحضاري.[1]

ثالثا: التغيير.

يرى عبد الباسط محمد حسن((بأن هذا المصطلح يشير إلى حدوث تغييرات في الظواهر والأشياء دون ان يكون ارتقاء أو تقدما وقد يكون لهذا التغيير اتجاه واضح يميزه عما كان وسيكون فالتغيير قد يكون ارتقاء أو تقدما وقد يكون نكوصا أو تخلفا ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسين والارتقاء في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف في البعض الآخر)) ويذهب فيليب روب إلى أن التغيير هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه والتنمية تتضمن الجانب الإيجابي للتغيير لكونها عملية تغيير سريعة مقصودة وهادفة،[2] موجهة نحو حياة أفضل لكل أفراد المجتمع في كل جوانب حياته.

رابعا: التنمية الشاملة.

يعتبر تعريف التنمية الشاملة أكثر قبولا من المفاهيم الأخرى لأنه أكثر توازنا وواقعية حيث ينظر إلى التنمية كنظام شامل لكافة الجوانب المجتمعية ولا تعالج جانبا واحد فقط في المجتمع مثل المفاهيم الأخرى، والتي معظمها حصرت العملية التنموية في الجانب الاقتصادي وأهملت الجوانب الأخرى وتوجد بعض الكتابات التي تنظر إلى التنمية على أساس الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بحيث أن كل منهما شرطا لتحقيق الآخر،[3] وهو ما أدى للباحثين لتقديم تعريف يظم المساواة والتحول الاجتماعي جنبا إلى جنب

---

[1] ونيا رابح اشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999، ص 20.

[2] عبد القادر محمد وعبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 17.

[3] نعيم الظاهر، **دراسات في الواقع العربي التنموي الاقتصادي الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن،1998، ص 101.

مع النمو الاقتصادي وطرح شعار إعادة توزيع مع النمو، فعرفها " سيزر"((بأنها عملية التخفيف من الفقر والفوارق والبطالة.)) كما عرفها "كلارك" بأنها:((عملية تغيير تمكن الشعب من الأخذ بزمام مصيره وتحقيق غايته لتطوير البنية الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر.))[1]

وحقيقة أن تعريف التنمية يتضمن كافة الجوانب المجتمعية كنظام معقد ومفتوح ومتكامل وديناميكي أي أن التنمية هي عملية انتقال بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدما من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعلمية والثقافية ....إلخ

ويعطي مفهوم التنمية الشاملة اهتماما متوازنا لكافة جوانب التنمية المجتمعية وأبعادها المادية والمعنوية.

إن التعرف على تعريف التنمية يمكن أن يغنينا على إعطاء تعريف آخر للتنمية لأنه كما أشير هو التعريف الواقعي والمقبول الذي يمكن أن يطلق على التنمية، فعندما نتكلم عن التنمية فإننا نقصد بها الشمولية وهو ما ذهب إليه علي خرباشة والدكتور علي محمد ذنيبات من خلال اعتبار التنمية عل أنها:((جهد شامل ومتكامل يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية وتغيير في مختلف نواحي الحياة))[2] كما عرفها الدكتور الكردي:((على أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية و الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المدية والبشرية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن لهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.)) [3]

الفرع الثاني: عناصر التنمية.

---

[1] حنان عبد القادر محمد خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2016، ص98.

[2] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 15.

[3] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 23.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنمية تحتوي على مجموعة من العناصر أهمها:

أولا: الشمولية.

فهي جهد شامل يهدف إلى التغيير في إطار متكامل في جميع الأنشطة الاقتصادية السياسية، الاجتماعية ....إلخ دون الاقتصار على جانب واحد فقط لأن الهدف هو استغلال جميع الفرص في مختلف المجالات بما يخدم بعضها البعض وفي نظام متكامل كي يستفيد منها المجتمع جميعا.

ثانيا: الاستمرارية.

التنمية ذات طبيعة مستمرة حيث أن المجتمع دوما إلى طلبات مستمرة وبالتالي يجب تلبية هاته الحاجات والطلبات بشكل أمثل في مختلف الأوقات، وهذا لا يعني التبذير لتوفير حاجات بل يجب أن يراعي الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة والحفاظ أيضا على البيئة حتى تكون هناك تنمية دائمة ومستمرة يستفيد منها مختلف الأجيال وتضمن توفير حاجياتهم ورعاية حقوقهم.

ثالثا: حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع ويستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباع حاجاته الضرورية وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

رابعا: الزيادة المستمرة في نصيب الفرد.

حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل أي أنها تتصف بالاستمرارية والديمومة.

خامسا: تحسن في نوعية السلع والخدمات.

ضرورة تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين

مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة سواء من ناحية التغذية أو ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية ..إلخ .[1]

سادسا: توسيع الطاقة الإنتاجية.

تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة مما يسمح بخلق سوق من مختلف المنتجات الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع خاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

سابعا: التخطيط المسبق.

عملية إرادية واعية ومخططة فهي ليست عشوائية بل تعتمد على التخطيط المسبق للوصول إلى أهداف معينة.[2]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية ومقوماتها.

إن الوصول إلى مستويات مهمة في التنمية هو طموح كل شعوب الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق تطلعات شعوبها من خلال تدارك التأخر الفادح في مختلف المجالات، مقارنة بالدول المتقدمة، وعليه فإنه يتضح أن للتنمية أبعاد ومقومات.

الفرع الأول: أبعاد التنمية.

للتنمية أبعاد كثيرة ومتعددة منها البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي يتم توضيحا فيما يلي:

أولا: البعد الاقتصادي.

يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على الجانب المادي لها والذي يعني الزيادة في حجم السلع والخدمات وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والزراعية منها والصناعية والمالية وحتى التجارية وغيرها بمعدل نمو أكبر من حجم سكان، والتنمية

[1] نور الدين بلقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص 17.

[2] مهدي محمد زويلف، مرجع سابق، 08.

الاقتصادية هي أيضا تغيير نظام الإنتاج والهيكل الاقتصادي للمجتمع، بمعنى الزيادة والتوسيع في الإنتاج والسلع والخدمات والتشجيع حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية.[1]

ويعتبر هذا البعد طموح الكثير من الدول خاصة النامية منها، لأنها تعتقد أنه هو المحرك الفعلي لجميع الأنشطة والجوانب الأخرى للتنمية وبسببه يوجد هناك فجوة بينها وبين الدول المتقدمة لذا فإن معظم هاته الدول تركز على هذا الجانب كثيرا وترسم له السياسات والخطط من أجل النهوض بمجتمعاتها.

ثانيا : البعد الاجتماعي.

إن البعد الاجتماعي للتنمية لا يمكن إهماله بتاتا ولا يمكن أن نقول إننا نطمح إلى التنمية من دونه لأن جوهره هو الإنسان وبالتالي يجب الاهتمام بتوفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية له وزيادة تكوينه وتدريبه وتأهيل مهاراته ليكون عنصرا فعلا في التنمية ومشاركا فيها من خلال تهيئة كل الظروف التي تسمح له بالمشاركة وإبراز قدراته وفرض ذاته، ولا يأتي هذا إلا بتغيير النظام أو البناء الاجتماعي للدولة ومختلف الهياكل الاجتماعية لها، والعمل على ما يسمح بالتقليل من البطالة والفوارق في الدخل والقضاء على الفقر المتقع والعدالة في توزيع الثروات وهو ما يؤدي في الأخير إلا تماسك المجتمع وترابطه وزيادة فرض التضامن بين مختلف مكوناته مما يكون نسيج اجتماعي ناجح وقوي للدولة أساسه المساواة والعدالة ونبذ العنصرية.[2]

ثالثا: البعد السياسي.

يرتكز البعد السياسي للتنمية على العلاقات والنظم السياسية وكذا تدعيم البناء السياسي وتقويته والزيادة في ترابطه وتماسكه في اتجاه متبادل بين الدولة والمجتمع بحيث يجب العمل على تكوين الثقافة السياسية واستمرارها ورسوخها لدى المجتمعات من خلال ضمان الحرية والديمقراطية والتعددية ويأتي هذا من خلال مشاركة أعضاء المجتمع في النشاط السياسي وضمان حق الاقتراع لأكبر عدد ممكن من الأفراد وتوفير إمكانيات تأثيرهم باتخاذ القرارات

[1] زهير رجراج، **التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013، ص 05.

[2] نور الدين بلقليل، مرجع سابق، ص 18.

عن طريق إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة مع تغيير بناء التمثيل السياسي، كلما أمكن ذلك لتحقيق هذه الأغراض وغير ذلك من عمليات وجوانب المشاركة الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى الرضا والقبول الشعبي وزيادة التفاعل مع هذا النشاط و البناء السياسي الذي سيكون مستقرا ومؤثرا في الجوانب الأخرى في التنمية بفعل تشريعاته وقوانينه الثابتة والمبنية على يقين وأسس متينة.[1]

رابعا: البعد الثقافي.

لا يجب أن يترك الجانب الثقافي عرضة للتغيرات التلقائية، إنما يجب أن تكون هناك إستراتيجية منضمة هدفها تطوير الإنسان فكريا وخلقيا وروحيا وإعداده إعدادا متكاملا من أجل تحقيق تنميته وتنمية مجتمعه والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعه ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الأنظمة التربوية قطريا وقوميا تطورا يقوم على التخطيط العلمي السليم الذي يدرس مشاكل المجتمع من كافة النواحي ويقدم العلاج بطريقة علمية صحيحة تستند على إجراءات البحوث والدراسات والمشاركة الواسعة على كافة المستويات مع إتاحة الفرصة للقدرات الفردية[2] وتلعب الثقافة جانبا مهما في الرقي بمستوى الفرد والتأثير على أفكاره وتصوراته وإبداعاته وبالتالي الوصول إلى التأثير في الجانب النفسي وتنميته لأنه مكمل للجانب الثقافي وكلما وفقت المجتمعات في هذا الجانب كان ذلك عاملا إيجابيا لتنميته.

خامسا: البعد الجديد للتنمية.

على الرغم من تطلعات واهتمامات الدول و المجتمعات سابقا بأن تكون التنمية شاملة وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود بعد آخر بسبب التغيرات الكثيرة التي حدثت حيث أن التنافس الكبير في رفع معدلات النمو للدول الصناعية خاصة مما أدى إلى استغلال كل الثروات الممكنة واستعمال كل الطرق المتوفرة خاصة من خلال تطوير التكنولوجيات وغيرها، وفي ضل هذا لواقع ظهر تيار فكري يقول أنه لا يمكن أن يحافظ العالم على تلك المعدلات لأنها ستنزف الموارد الطبيعية المتوفرة بسرعة وتهدد

[1] حنان عبد القادر محمد خليفة، مرجع سابق، ص128.

[2] نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 102.

حياة البشر بالخطر[1] ولقد جاء تقرير" برونت لاند " في عام 1987 ليحذر من مغبة السماح لبعض الدول والشركات باستنزاف تلك الموارد وتلويث البيئة وتهديد مستقبل الأجيال القادمة وبديلا لمبدأ النمو الاقتصادي، دعا التقرير إلى تبني إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على مبدأ التنمية المستدامة أي تصميم معدلات نمو يكون بالإمكان المحافظة عليها من دون إلحاق الضرر للمواطنين أو البيئة أو رخاء الأجيال القادمة، من دون استنزاف الموارد الطبيعية والمعدنية النادرة.[2]

ومع بداية الألفية الثالثة فقد تزايد الاهتمام أكثر فأكثر بهذا الموضوع حيث أصبح أمرا شاغلا في مختلف المؤتمرات والندوات الدولية.

الفرع الثاني: مقومات التنمية.

حتى تكون التنمية فعالة يجب أن تتوفر على مجموعة كبيرة ومترابطة من المقومات أهمها مايلي :

<u>أولا: التخطيط التنموي الشامل.</u>

الذي يقصد به مجموعة الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني جاد تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة وبشكل يعمل على إحداث تغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقائه ضمن دائرة التغيير المرغوب والمنشود،[3] فالتخطيط المنظم والمدروس يعمل على الوصول إلى الأهداف بدقة أكبر خاصة من خلال تنظيم الجهود، وتحديد مسؤوليات المتدخلين في العمل التنموي ومرافقتها.

وتشكل عملية التخطيط الخطوة الأولى على طريقة التنمية وتتمثل فعاليتها في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:

---

[1] محمد عبد العزيز الربيع، **التنمية الاجتماعية المستدامة** ، دار البازوري، عمان، الأردن، ص 25.

[2] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، **التنمية المستدامة**، الطبعة 01، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص 45.

[3] عثمان محمد غنيم ،مرجع سابق، ص 21.

- ✓ إجراء الدراسات التفصيلية والمسحية للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة وتحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
- ✓ إعداد الإطار العام للخطة لتحويل المشكلات إلى أهداف محدد وقابلة للقياس وكذلك رسم السياسة التنموية بوضوح.
- ✓ تحديد البرامج والمشاريع المراد تنفيذها لتحقيق الأهداف وكذلك تحديد الفترة الزمنية اللازمة لذلك.
- ✓ تقدير الاحتياجات المالية ورصد الميزانيات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع.
- ✓ استصدار قانون الخطة وإقرارها بشكل رسمي من قبل الدولة وتحديد هيئات التخطيط المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها.
- ✓ مراجعة الخطة بشكل نهائي وتفصيلي.
- ✓ تنفيذ البرامج والمشاريع حسب الخطة ومشاركة المجموعات المستهدفة.
- ✓ متابعة وتقييم برامج ومشاريع الخطة بشكل يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.[1]

ثانيا: التعليم.

تشير الأدبيات الفنية والاقتصادية إلى التوسع العالمي في العلوم ودوره في التنمية الاقتصادية التكنولوجية المحلية وتقليديا هما نهجان على لدور التقني الاقتصادي للعلم في التنمية، الأول يعتبر العلم كمحدد للتحديث المجتمعي الشامل" نظرية الحداثة" في حين أن الثاني يعتبر العلم كأداة للسيطرة " مدرسة التبعية" وبفضل ظهور نماذج أكثر تفصيلا عن دور العلم في التنمية ظهر تمثيل أكثر دقة حيث تفترض النماذج أن العلم هو مؤسسة عالمية تلعب دورا متزايد الأهمية في جميع مجتمعات العالم تقريبا ويؤثر التعليم بشكل مهم في التنمية خاصة في شقها الاقتصادي حيث تحتاج إلى العمالة الفنية الماهرة التي تحسن توظيف المعلومات والتكنولوجيا وأدوات الإنتاج الحديثة كلما زاد استخدام العلم والتكنولوجيا والأبحاث في التنمية كلما أدى ذلك إلى نجاح التنمية بشكل أفضل خاصة في وقتنا الراهن أين نجد تفاوت كبير بين لدول في التنمية بفعل اختلاف في توظيف العلوم والأبحاث.

ثالثا: الاستقرار السياسي الأمني والاقتصادي.

[1] عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص25.

يلعب الاستقرار العام دورا مهما في العملية التنموية وكلما توفر مناخ خال من الصراعات السياسية والأمنية وثابت في قراراته الاقتصادية كلما شجع على توظيف رؤوس الأموال المحلية واستقطاب رؤوس أموال أجنبية واستثمارات نوعية تنقل معها التكنولوجيا وأساليب الابتكار والإنتاج المستحدثة، مما يؤدي إلى حسن التدبير واستغلال للموارد المتاحة وزيادة فرص التشغيل وتحسن مداخيل الدولة.

رابعا: إدارة التنمية.

تحتاج التنمية إلى إدارة فعالة على المستويين المركزي والمحلي تعمل وفقا لمعايير الكفاءة وأساليب التسيير المتطورة، ولا ينجح هذا الأمر إلا بتوفر عنصر التنظيم بين مختلف مستويات الإدارة من خلال توزيع المهام والمسؤوليات وتفعيل الاتصالات، وكذا توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ قدرات الملائمة والتكييف مع البيئة الداخلية والخارجية.
- ✓ المرونة والاستعداد لتقبل أفكار جديدة والقدرة على استيعابها وتوظيفها.
- ✓ مهارات استخدام التكنولوجيات الحديثة.
- ✓ القدرة على تنمية المجتمع.
- ✓ الإلمام بطرق الإدارة الحديثة والاستعداد والقدرة على تطبيقها.[1]

إن نجاح الهيكل التنظيمي في إدارة التنمية بطرق حديثة وشفافة له الأثر البارز في نجاح التنمية عند مختلف الدول.

خامسا: الانفتاح والتعاون الإيجابي بين الدول.

وذلك في كافة المجالات الثنائية والجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموما، فلا يمكن البقاء في عزلة دون البحث عن فرص التكامل والاندماج، والملاحظ أن معظم الدول التي انضمت إلى تكتلات إقليمية ودولية وفرت فرصا اكبر لعرض منتجاتها وبحماية أكبر، كما مكنت مؤسساتها الإنتاجية من التكييف مع أجواء المنافسة الاقتصادية ومجاراتها بالإضافة إلى سهولة وحرية تنقل الأشخاص التي ستجد فرصا أفضل لتوظيف مهاراتها وقدراتها وتحسين مستويات معيشتها.

[1] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 25.

سادسا: الاعتماد على الإمكانيات والموارد.

وهذه الموارد ممثلة في الموارد الذاتية للدول والتكيف معها ومحاولة استغلالها بطريقة مثلى في العملية التنموية، كما يجب مراعاة القيم الأساسية للمجتمع وتوجيهها بطريقة ذكية نحو أهداف التنمية.

سابعا: محاولة التوفيق والتوازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

فلا يمكن إهمال بعض القطاعات والاهتمام بأخرى لأن ذلك يؤثر على جميع الجهود التنموية كما أن معظم القطاعات تتأثر ببعضها البعض.[1]

[1] نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس والنظريات والتطبيقات العلمية**، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 39.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

نظرا لارتباط مفهوم التنمية المحلية بعدة مفاهيم فكرية واقتصادية وسياسية ورؤية فلسفية وأخلاقية، فإن تعدد هذه المصادر كان سببا في عدم وضع مفهوم موحد للتنمية المحلية، حيث كان مدلولها من منظور اقتصادي تقليدي يتمثل في توفير المأكل والملبس ورفع مستوى دخل الفرد للانتقال من دائرة الفقر إلى دائرة التقدم، بعدها أخذ يتطور بتطور الأنظمة الاقتصادية والسياسية وارتباطه بنظام المالية العامة، العلم الذي يبحث عن كيفية استخدام الموارد المالية للدولة وترشيد نفقاتها لأجل تحقيق أهداف السياسة المالية، ومنظومة قانونية تؤطر العمل التنموي البلدي وتشكل قاعدة تأسيس للتنمية المحلية.[1]

المطلب الأول: ظهور وتطور التنمية المحلية.

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساعدة الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى محاولة تحديد تعريف التنمية المحلية ومراحل تطورها.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية.

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية المحلية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو

[1] حسن صادق عبد الله، **السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام**، الطبعة 02، دار الهدى، عين امليلة، الجزائر، 1992 ص 83.

الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.[1]

إن الوصول إلى مفهوم التنمية المحلية مر بعدة تطورات مختلفة وتبلور وفقا لفترات زمنية معينة حيث كان يعرف في البداية بمصطلح تنمية المجتمع، والغرض منه هو تنمية المناطق الريفية والمحلية وعلى الرغم من أن مصطلح تنمية المجتمع مرتبطا أساسا بالمجتمع الريفي وبحكم المشروعات والبرامج العديدة الموجهة لتنمية الريف إلا انه قد قابلها ظهور مصطلح التنمية الريفية الذي تطور وتوسع أكثر ليشمل التنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا تم الوصول إلى مصطلح التنمية المحلية.

وتنمية المجتمع مصطلح له معاني متعددة مترابطة ببعضها البعض لمختلف الجماعات والنظم والهيئات التطوعية وهيئات الطوائف، فهو يرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشكلاته وخدمته، وتنظيم الحوار والمساعدة المتبادلة ولمساعدة الذاتية، وكذلك بالتعليم الاجتماعي والاقتصادي والقومي والإقليمي وبالتنمية الريفية.[2]

لقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستخدم لأول مرة عام 1945 والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية حيث فضل استخدام تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية الرامية إلى تحسين المجتمعات بمشاركة فعالة وبمبادرة من الناس أنفسهم. وحضي مصطلح تنمية المجتمع بانتشار دولي في واقع الأمر منذ أن تبناه مؤتمر " كامبريدج" عام 1948 وقد فضل استخدام مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادرة من سكانها حتى ولو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادرة، حيث يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية واستشارة تلك المبادرة،[3] وذلك من خلال مساعدة القرى على تحديد وإشباع حاجياتهم في مجال الزراعة والمياه والصحة والتعليم وغيره حيث أن وجود مجموعة من الأشخاص

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 12.

[2] منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 25.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 20.

الصغيرة العدد أو الكبيرة تربطهم علاقة الشراكة في ظروف الحياة الأساسية، أي مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة، يجب أن ينظر كمجموعة متكاملة تعيش حياة مشتركة وبالتالي فإن التوصل إلى المشاركة والوعي في البرامج سيكون أسهل ويفيد في عملية التنمية،[1] وإثر ذلك نظم معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامجا سداسيا عن تنمية المجتمع، وبعد ذلك بثلاث سنوات تكونت جماعة تنمية المجتمع التابع لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية.[2]

في 21 فبراير 1951 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر تنمية المجتمع بمثابة احد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص، وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت اليونسكو عام 1960 عن مصطلح " التعليم الأساسي " واستبدلته بمصطلح " تنمية المجتمع " إشارة إلى جهودها للتعامل مع السكان الريفيين لمساعدتهم على النهوض ببيئاتهم.

كما أشرنا سابقا فإنه تزامن مع ظهور مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان والمياه.[3] وبحكم التطور في مفهوم التنمية تم بروز التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان.

---

[1] صبيحة محمدي، **تسيير الموارد في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013، ص 98.

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص 20.

[3] مجموعة من الخبراء، **التنمية المحلية والريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 21-22.

ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية برز هناك مفهوم التنمية المحلية الذي يشمل التنمية في المناطق الريفية والحضرية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية.

لقد اختلف العديد من الفقهاء والمفكرين في تحديد تعريف موحد ودقيق للتنمية المحلية وهذا للأسباب التالية:

- ✓ لا يوجد نموذج موحد للتنمية المحلية.
- ✓ التنمية المحلية تشمل بعد إقليمي.
- ✓ التنمية المحلية تعتمد على قوة داخلية.
- ✓ التنمية المحلية تستدعي إرادة التشاور ووضع ميكانيزمات للشراكة على شبكة.
- ✓ تحتوي أبعاد اجتماعية واقتصادية.
- ✓ مقاربة التنمية المحلية تستدعي إستراتيجية مشاركة ومسؤولية المواطن تجاه الجماعة المحلية.
- ✓ لكن بالتعبير اليومي دائما نستعمل النمو والتنمية كمصطلح واحد، إلا انه في الحقيقة ليس لهما نفس المعنى، حيث أن التنمية تساهم في نمو وتطور مستوى المعيشة والتغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، فإنها مرتبطة بجميع جوانب المجتمع.
- ✓ كما أن التنمية تشير إلى نمو أنشطة إنتاج السلع، والخدمات إذن فمصطلح التنمية يحوي فكرة النمو كما أن مفهوم التنمية يجمع عدد كبير من المكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يؤخذ في الحسبان القيم والعادات الخاصة بالمجتمع وقد ظهر مفهوم التنمية المحلية في نهاية الستينات وبداية السبعينات وقد تزامن ظهوره مع بوادر الأزمة الاقتصادية الصناعية وهذا حسب ما جاء به العديد من الفقهاء الذين اهتموا بمعالجة مسألة التنمية المحلية.[1]

[1] يوسف سلاوي، **التنمية في إطار الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2010 -2011، ص09.

لذا فإن التنمية المحلية جاءت تعالج الاختلالات واللا توازن بين الأقاليم والجهات، ولقد كان العالم الريفي الحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم، ولكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى مدن خصوصا في الأحياء.

ومنه يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها:"مسار للتوزيع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم " فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي.

ويمكن تعريفها كذلك "على أنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل."[1]

وبالنظر غلى هذا التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسيات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي دون سواه كما أنها بهذا المعنى هي عملية شاملة وليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية كما أنها في جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدو اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط ذلك أنه لابد وان يواكب التغيرات المادية وغير المادية وتتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حاجزا أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.[2]

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى المفكر الدكتور فاروق زكي بأن التنمية المحلية هي:" تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار

[1] أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986، ص 32.

[2] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011، ص18.

حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة للتقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية."[1]

بالنسبة لهذا التعريف فإنه يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها انطلاقا من الحكم على أن التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذلك الإقليم المعني، الأمر الذي لا يسمح بخلق إطارات بشرية محركة للنشاط التنموي المحلي ذلك أن إصلاح وتطوير الجماعات المحلية في جوهرها لن تكون إلا بالاعتماد على طاقتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يقطنون على مستوى إقليمها.[2]

ويعرفها محي الدين صابر بأنها " مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدد يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة والتفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسين هما:

- ✓ المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعي الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- ✓ توفير مختلف الخدمات والمشروعات التنموية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.[3]

---

[1] مصطفى الجندي، **الإدارة وإستراتيجيتها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 49.

[2] خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 17.

[3] سليمان ولد حمدون، **مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية**، من الموقع الإلكتروني عبر الأنترنات: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm ، بتاريخ 2020.05.31، على الساعة 18 :20 سا.

- ✓ أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف التنمية المحلية" بأنها ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية."[1]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية.

تسعى التنمية المحلية إلى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تعددت تصنيفات أهداف التنمية المحلية باختلاف وجهات النظر غير أنه يمكن تصنيفها إلى أهداف مادية وما تعرف بأهداف الانجاز وأهداف معنوية مرتبطة بالإنسان أساسا ويمكن ذكر هذه الأهداف إجمالا في ما يلي:

الفرع الأول: الأهداف المادية.

يمكن جمعها في النقاط التالية:

<u>أولا: إشباع الحاجات الأساسية للأفراد.</u>

إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل من أجله الشعوب ولن يأتي ذلك إلا عند قيام الدولة بدورها العادل في هذا الميدان، خاصة من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها...الخ. ويؤمل أن يساهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن و التجمعات المركزية الكبرى.[2]

[1] سميرة جيادي، **الحكامة الجيدة والتنمية المحلية**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، مكناس، المغرب، ماي 2010، ص 26.

[2] نائل عبد الحفيظ عوالمة، مرجع سابق، ص 155.

ثانيا: بناء الأساس المادي للتقدم.

إن بناء الأساس المادي هو القاعدة الرئيسية من أجل التنمية في توفير الهياكل الإنتاجية ضروري من أجل الانطلاق نحو تجسيد مختلف المشاريع وتوسيعها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي سيؤدي إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعية زراعية خدمات ..) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الإنتاجية وترقية الأنشطة الاقتصادية لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، وتتطور هذه الأنشطة أكثر من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية ومساهمتها في تحديث البنايات المتوفرة،[1] وهو ما يؤدي إلى تقوية فرص التنمية ونجاحها وتعدد مصادر دخلها وهو ما ينعكس ايجابيا على المستوى المحلي والمستوى القومي.

ثالثا: زيادة الدخل المحلي.

إن استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي أو الوطني والذي يعتبر مهم جدا في العملية التنموية ومحركها الأساسي، لأنه بناء على تلك المداخيل يمكن برمجة مشاريع تنموية جديدة وتوسيع مشاريع تنموية أخرى، وعليه فزيادة أو نقصان الدخل المحلي يتأثر بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات اللازمة.[2]

رابعا: الرفع من مستوى المعيشة.

إن الرفع من مستوى المعيشة هدف كل تنمية ويتم هذا عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة01، ص 39.

[2] نائل عبد الحفيظ عوالمة، مرجع سابق، ص 156.

يحدث تغيير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها الاقتصاد الوطني" القومي."[1]

كما أن الاهتمام بتطوير الطاقات والموارد البشرية مهم جدا في الرفع من مستوى المعيشة حيث كلما كانت هذه الموارد مؤهلة كلما سمح لها ذلك بإيجاد فرص عمل نوعية ترفع من الدخل الفردي لهذه المواد وبالتالي المساهمة في الرفع من مستوى المعيشة.

الفرع الثاني: الأهداف المعنوية.

وهي تشمل تحقيق الذات والمساواة بين الأفراد:

أولا: تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية.

لا تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الهدف المادي فحسب بل إن تحقيق الذات والشعور بالإنسانية هو هدف معنوي جوهري ويؤثر بشكل كبير في التنمية المحلية، لأنها ترتبط بالإنسان من خلال التأثير في سلوكه وتغيرها نحو الإيجاب وعليه فغن تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يجعل من المواطن يشعر بالاعتزاز والانتماء بالمجتمع المحلي ويأتي ذلك من خلال:

- ✓ اكتساب المواطنين الاتجاه إلى المبادرة لحل المشكلات المجتمعية وقد يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركون ويحسون بضررها عليهم، غير أنهم تقليديا لا يتحركون لحل تلك المشكلات، أما إذا اشتركوا في مشروعات للتنمية فإنهم يميلون تدريجيا غلى نبذ أسلوب التعايش مع هذه المشكلات ويتجهون إلى أخذ المبادرة بالتصدي لمواجهتها.
- ✓ ازدياد مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم، وبذلك يساعد المواطنون على إيجاد التنظيمات التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم المرغوبة.
- ✓ تعود المواطنين على تحمل المسؤولية الاجتماعية إذ أن مشاركتهم الفعالة من أجل تقدم المجتمع تساعد على الخروج من دائرة السعي من أجل تحقيق مصالحهم فقط، إلى

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 41.

إدراك العديد من الاحتياجات التي لا تشبع إلا عن طريق المجتمع وأن مصالحهم من مصلحة المجتمع.

- ✓ تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني، إذ أن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان، والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

ثانيا: تقليل التفاوت بين الأفراد.

هنا يكون في توزيع الدخل والثروات ونصيب الفرد منها، بحيث يجب تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافل الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية كما يجب التركيز أكثر على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والمدينة وهذا من خلال تشجيع المزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص كما يجب إعطاء دفعة أكثر إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكل التكدس السكاني بصفة خاصة، للمناطق التي مازالت إمكانيتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل والأنسب وذلك من أجل توفير مزيد من فرص العمل للشباب مما يؤدي إلى القضاء على الفقر والتخلف وتخفيض معدلات البطالة.[1]

إن الوصول إلى التوزيع العادل في أعباء التنمية ومكاسبها يؤدي إلى انعكاساتها الايجابية على المناطق بشكل عام وعلى الأفراد المحليين بشكل خاص وهذا ما يخلق مجتمع خالي من الطبقية، والتي في حالة وجودها بكثرة ستؤدي بالطبقة الغنية إلى تغيير نمطها الاستهلاكي نحو السلع الكمالية، والذي بدوره يتطلب من الدولة توفيرها من خلال صرف موارد إضافية عليها.

إن القضاء على التفاوت في توزيع الدخل والثروات سيؤدي إلى التماسك الاجتماعي ورفع معدلات الثقة بين الأفراد والحكومة أو ممثليها مما يؤدي إلى احتضان التنمية من طرف الأفراد وتشجيعها والمشاركة فيها ودعمها بالإمكانات المتوفرة.[2]

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص ص 38- 39.

[2] منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 101.

المبحث الثالث: مرتكزات ومعوقات التنمية المحلية.

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك فالعوامل السياسية والإدارية والثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية تلعب دورا مهما في تهيئة مناخ التنمية المحلية المختلفة والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها والتي كان الشعب ينتظرها.

من هذا المنطلق فالتنمية المحلية تشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية بجميع جوانبها دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة، مع مراعاة عند التخطيط المحلي للقيام بالتنمية الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي والحضاري وخصوصية كل إقليم، كما أن عملية تحقيق التنمية المحلية رهينة باعتماد وتفعيل وتثمين بعض العناصر التي تشكل الركائز الأساسية لقيامها، كالعنصر المالي والعنصر التنظيمي والعنصر البشري فهذا الأخير هو غاية التنمية ووسيلة لتحقيقها في الوقت نفسه، حيث أصبحت التنمية المحلية مطلب أكثر من ضروري في الحياة الاقتصادية، والعمل على الحد من مختلف العراقيل التي تواجهها، وتشخيص أسباب عدم قدرة تحقيق التنمية المحلية ومعالجتها. **المطلب الأول: مرتكزات التنمية المحلية.**

تتطلب التنمية المحلية مجموعة من العناصر والركائز الأساسية التي لابد من تفعيلها وتثمينها للنهوض بها وأهمها:

الفرع الأول: المرتكزات البشرية.

يعد العنصر البشري أهم مقومات التنمية المحلية خاصة في العملية الإنتاجية فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة وإدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات، فوسيلة تحقيق التنمية هو الإنسان، كما أن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب (الاجتماعية، الثقافية والسياسية ...) باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تستلزم الاستفادة منها لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، وتطوير المجتمع المحلي، وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية

المحلية تكون بالمشاركة في نجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمنها هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية، وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية يبقى رهينة اعتماد وتفعيل العناصر التالية والتي تدخل ضمن المقومات البشرية:

أولا: المشاركة الشعبية.

وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في وضع القرار، ومن ثم تؤدي إلى التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية الحقيقية.[1] وهي تعني إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة والذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية حيث أصبحت التنمية المحلية تقاس بالمشاركة بالمفهوم الواسع، والتي تتعدد صورها فقد تكون سياسية من خلال إسهام الفرد بدوره كمواطن في الحياة السياسية بإبداء رأيه بالقبول أو الرفض لبعض القضايا السياسية المطروحة، أو يشارك في الانتخابات أو في الأحزاب السياسية وقد تكون المشاركة اجتماعية من خلال مشاركة الفرد في برامج وأنشطة اجتماعية، وعلى الرغم من عدم اقتصار المشاركة على لون أو جنس معين إلا أن مشاركة الشباب لها أهمية قصوى في العملية التنموية لما يتميز به الشباب من قابلية للنمو في النواحي الجسمية والاجتماعية والنفسية والتعليمية، وبالتالي فهو أقدر الفئات على المشاركة في إحداث التغيير والتطور في المجتمع المحلي.[2]

ثانيا: المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية.

تعد منظمات المجتمع المدني من ركائز التنمية المحلية، ويعرف المجتمع المدن بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير الحكومية، التي تعمل في ميادينها المختلفة لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، وفي استقلال نسبي عن سلطة

[1] إحسان حفضي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 416.

[2] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 26.

الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية، والارتقاء بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها.[1]

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في التطور الاجتماعي والاقتصادي ودعم التنمية المحلية، بحيث أصبح لها نشاطا في برامج وخطط التنمية، وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية، وكذا في مجالات البيئة ومكافحة الفقر، ونظرا لإدراك الدول وعلى غرار الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات حيث قامت بتسجيلها واعتمادها وساهمت في تقديم العون لها كشريك فاعل وهام في عملية التنمية، والنموذج الجزائري خير دليل على ذلك فبعد التحول الديمقراطي وتبني سياسة التعددية في نهاية الثمانيات تشكلت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات في مختلف المجالات، والتي كان لها القدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة،[2] وتوازيا مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافة والاجتماعية والرياضية والسياسية، مهدت غلى نمو وتطور الحكة الجمعوية في الجزائر التي ساهمت في بلورة و ظهور المجتمع المدني كمقوم من مقومات التنمية، وكشريك هام في عمليات البناء والتطوير الوطني والمحلي، حيث أصبح يعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل مجال المشاريع الصحية ولمشاريع الإنتاجية الصغيرة ومجال الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وفي مجال التنمية ووفقا لهذا المنظور أبح دور المجتمع المدني المحلي فيما أصبح اليوم بما يعرف بالتنمية التشاركية المحلية، والتي تعني مشاركة كافة مؤسسات المجتمع المحلي وأفراده مع الدولة دورا أساسيا لتحقيق التنمية بكافة أبعادها ومقوماتها.[3]

الفرع الثاني: المرتكزات المالية.

تعتبر الوسائل المالية عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين يقتضي أن

[1] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009–2010، ص 19.

[2] عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، العدد 03، ص 113.

[3] المرجع نفسه، ص 115.

تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه وهنا يطرح إشكال مصدر هذا التموين وكيفية الحصول على الموارد المالية، باعتماد الجماعات المحلية على نفسها ودون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية.[1]

وتجدر الإشارة انه فيما يخص الموارد المالية المحلية هناك ما يسمى بالموارد المالية المحلية الذاتية، والموارد المالية الخارجية، فالأول (الموارد الذاتية) هي مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية ، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية التي تختلف في تنوعها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانات المالية والنظام الاقتصادي المتبع.

أما الثانية (الموارد المالية الخارجية) فتتمثل في القروض والإعانات والتبرعات والهبات وما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية وتلجأ الجماعات المحلية للإيرادات الخارجية عندما لا تستطيع تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الذاتية، لأن حصيلة الضرائب والرسوم وإيرادات الأملاك العامة لا تكفي لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة للسكان.[2]

لذا لابد من البحث عن مصادر أخرى للتمويل المحلي، والذي يمكن تعريفه بأنه " كل الموارد لمالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتموين التنمية المحلية، على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق اكبر معدلات لتلك التنمية، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة."[3]

إن الإطار القانوني والنظام المعمول به في الجزائر يشجع الاستثمارات المنتجة، ويسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الاستثمار في الميادين الاقتصادية لإنتاج السلع أو

[1] منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 203.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

[3] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الطبعة 02، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 170.

الخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، حيث تخضع الاستثمارات المحلية التي هي جزء من الاستثمارات لوطنية.

الفرع الثالث: المرتكزات التنظيمية والمؤسساتية.

وتكون مهمة إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية يقتضي توفير نظام لا مركزي كآلية لتفعيلها وتنشيطها ويمكن أن نوضح أن المقصود هنا هو اللامركزية الإدارية والتي يمكن تعريفها بأنها "توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة في العاصمة وبين هيئات محلية مستقلة، " كما أن للامركزية الإدارية جانبين: جانب سياسي يتمثل في تقريب الإدارة من المواطن من خلال توزيع الوظيفية الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية و الهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي أو المصلحي ومن جهة ثانية وعليه فغن عنصر اللامركزية يحظى بأهمية بالغة في عملية التنمية المحلية وذلك لما يوفره هذا العنصر من امتيازات لأفراد المجتمع المحلي، من المشاركة في القرارات وتحديد احتياجاته ورفع انشغالاته من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة، مما يسهل على السلطات المحلية تحديد أولويات المشاريع التنموية والتي تختلف حسب خصوصيات كل منطقة.[1]

الفرع الرابع: مرتكزات التخطيط الإقليمي.

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع بطريقة أكثر فعالية وبشكل متوازن ومتكامل ومن يراعي خصوصيات هاته الأقاليم بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية وتبرز أهمية التخطيط الإقليمي فيما يلي:

- ✓ دفع عملية التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات وتوجيهها إلى المجالات الأكثر طلب في القطاعات المختلفة والأكثر نفعا وتجاوبا مع تطلعات السكان المحليين.
- ✓ الحد من التباين التنموي بين الأقاليم الذي يتحقق معه توزيع جغرافي أكثر توازنا للسكان وضمانة لنمو متوازن لجميع الأقاليم ومستوى متقارب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 173.

- ✓ علاج مشكلة التصنيع وحركة العمران بحيث لا يكون هناك تركز الصناعات في مناطق محددو ولا يكون هناك مشكلات للإسكان في المدن والمراكز الصناعية.

الفرع الخامس: مرتكزات التحكم في التكنولوجيا والاستفادة منها.

لقد لعبت التطورات التكنولوجية دورا كبيرا في بلورة وزيادة الإسهامات العلمية، حيث أدت إلى ظهور العديد من المفاهيم الحديثة استجابة لتلك التطورات وانصب الاهتمام على كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف مجالات عمل المنظمات حيث أصبحنا نعيش واقعا تكنولوجيا في جميع المجالات كالتجارة الإلكترونية والإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

فالتكنولوجية تسهم في إيجاد وتحديد شبكات الاتصال بطريقة يتحقق معها التلاحم داخل الجماعات المحلية بيئتها الخارجية و الوطنية و الدولية بأقصى كفاءة وفعالية.

تسهم في رفع كفاءة الأفراد من حيث السرعة وتقليص المصدر والضياع في الجهود البشرية والمادية والمعلومات في ظل انتشار وتعميم استعمال الحواسيب الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية في ميادين الاتصال ومعالجة المسائل ومختلف القضايا العلمية والمهنية.

كما تسهل عملية التواصل والعمل الجواري بين المنظمة والمواطن من خلال استعمال وسائل الإشهار الحديثة والإعلام واطلاع الجمهور على نشاط الجماعات المحلية.[1]

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية.

تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو تنظيمي إداري وثقافي وما هو اجتماعي وسياسي والبعض الآخر اقتصادي، وغيرها من المشاكل التي تبعدنا عن تحقيق التنمية المحلية بكافة أبعادها ومن أهمها:

الفرع الأول: المعوقات الإدارية والتنظيمية.

تتمثل المعوقات الإدارية والتنظيمية في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين،

[1] عمر شريف، مرجع سابق، ص.ص 219.220.

حيث يرى عثمان محمد غنيم في هذا الصدد أن "هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط، دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة"[1] أضف إلى ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية ، و ضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحليين، الأمر الذي يطرح معه إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية، والأمر متعلق هنا بقانون الانتخابات والأحزاب فالنقص في الكفاءات والذي غالبا ما تفرز عنه الانتخابات المحلية أين تجد المجالس المحلية نفسها عاجزة عن تسيير الشؤون المحلية بسبب نقص الخبرة والكفاءة اللازمة، مما ينبغي التفكير في وضع سياسة لتكوين المنتخبين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخب.[2]

لاشك أن العوائق الإدارية تتركز بالأخص في الموارد البشرية، سواء الإدارية أو المنتخبة فبالنسبة للفئة الثانية أي المنتخبة هي التي تكمن فيها الإشكالات بكثرة كونها هي من أهم العوائق الإدارية للتنمية المحلية، ويتجلى هذا في ضعف المستوى التعليمي للمنتخبين، وهذا الجانب خير دليل يستدل به على ضعف المستوى بالنسبة لهاته الفئة، لكن تحديات القرن الواحد والعشرين لم تعد تسمح لمنتخبين ذوي مستوى متدني بقيادة سفينة العمل الجماعي، أي نحن بحاجة إلى كفاءات في مجال التدبير الحديث ملمة بجميع المستجدات التي بدأت تعرفها الإدارة برجال لهم كفاءة وغيرة على المنطقة ومسؤولية.

ويذكر محمد شفيق أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية منها:

- ✓ سوء إدارة المنضمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ✓ سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات.

[1] عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 90.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا وإداريا وبشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 231.

- ✓ ضعف الإدارة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة الوحدات المحلية.
- ✓ تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد وارتفاع الأسعار بشكل فاحش.
- ✓ عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي.
- ✓ عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، حيث من عراقيل التخطيط في حد ذاته غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والفعالة في عمليات التخطيط التنموي بشكل عام،[1] والاعتماد على الجهوية والمحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة، وبالتالي انتشار الكثير من الأخطاء الإدارية والمالية في تسيير الشؤون المحلية.[2]
- ✓ كما يرى بعض الفقهاء أن من عراقيل التنمية المحلية الإدارية والتنظيمية، ارتباط القرار المحلي التنموي بالقرار المركزي، خاصة القرار التنموي البلدي الذي يرتبط بالقرار الولائي حيث نجد بعض القرارات والمداولات لا يمكن تطبيقها إلى بعد التصديق من قبل السلطة الوصية ومن ذلك ما نصت عليه المادة 57 من قانون البلدية 11-10، حيث لا تعد المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وقبول الهبات والوصايا الأجنبية واتفاقات التوأمة والتنازل عن الأملاك العقارية للبلدية نافذة إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي في إطار ما يسمى بالرقابة الوصائية.[3]

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية.

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب في فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي

---

[1] عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 16.

[2] المواد من 52 إلى 61 من القانون 11-10 .

[3] مجدي حجازي وشادية قناوي، **التنمية ومشكلات تخلف المجتمع**، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1987، ص 19.

المحلي وضعف التثقيف الحضري، فهو برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج حضري لديه ثقافة التنمية المحلية. [1]

أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه، نجد التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والطبقات الهشة مما يتعين معه تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالأحرى توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ضل العوائق الاجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة.[2]

الفرع الثالث: المعوقات السياسية والاقتصادية.

من بين المعوقات السياسية نجد الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة والتي تؤثر سلبا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين،[3] كما أن ضعف المناخ الديمقراطي السليم وسيطرت العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشان برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلي وعدم الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين،[4] وفيما يخص العوائق الاقتصادية فتتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي خاصة فيما يخص الإدارات المحلية واعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمة الدولة، بالرغم من أن القانون يمنحها حق

---

[1] عمار جيدل، **تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصرة**، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الملتقى الدولي في الجزائر، مارس 2008، ص 316.

[2] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، **دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 63.

[3] خنفري لخضر، مرجع سابق، ص 222.

[4] فريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارنة**، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 168.

الاقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية يضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء مناطق حرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات،[1] واختلف الفقهاء والكتاب الاقتصاديون كما تباينت التشريعات القانونية الوطنية المقارنة وكذا تقارير المنظمات الدولية في التعرض إليها وعموما يعرفها البعض بأنها " جزء من أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها بالمناطق الحرة للتصدير."[2]

خاتمة الفصل :

إن موضوع التنمية المحلية من بين المواضيع التي تمس الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى، فالإصلاحات التي عرفتها الجماعات المحلية في الجزائر ترجمة مسعى الدولة نحو تحقيق التنمية المحلية، حيث باشرت جل الإصلاحات على مستوى قاعدة اللامركزية واعتماد على الإمكانات المتاحة ضمن حيز إقليم البلدية لتمكين المسئولين من اتخاذ القرارات الملائمة لطموحات مواطني البلدية بعيدا عن تدخل الوصاية وتوجيهاتها التي قد لا تناسب احتياجات.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 14.

[2] منور أوسرير، دراسة نظرية عن الماطق الحرة، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 02، ص 41.

الفصل الثاني:

فعالية المخططات البلدية في التنمية المحلية.

عرفت الجزائر على غرار العديد من الدول مجموعة من التغيرات في نمط إدارة التنمية فبعدما كانت الدولة المسئول الوحيد عن التخطيط للتنمية، بالاعتماد على الريع النفطي كمحرك أساسي استنادا لمبدأ الدولة الضابطة، حاولت الدولة الجزائرية تغيير منهجها التنموي بعد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها من خلال إعطائها اهتماما متزايدا بتبني اللامركزية وتقوية دور الجماعات المحلية وخاصة البلدية في تحقيق التنمية باعتبارها القاعدة الإقليمية للدولة والمؤسسة الأقرب للمواطن، فهي تعد تطبيقا وتدعيما لمبادئ الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في رسم السياسة المحلية، وهي وسيلة لإبراز حاجياتهم واهتماماتهم.

بذلك انتهجت الجزائر عدة أدوات تنموية محاولة إشراك الجماعات المحلية في رسم مخططاتها التنموية، ومن أبرزها المخططات البلدية للتنمية، والتي جاءت كتدعيم لسياسة اللامركزية، إذ تعد أداة هامة في تنفيذ مشاريع التنمية على المستوى القاعدي للدولة، كما أنها من الناحية المبدئية وسيلة لإشراك الفواعل المحلية وبالأخص المواطنين في تحديد أولويات التنمية المحلية، إضافة إلى أنها تهدف لتكييف وبناء البرنامج التنموي وفق إمكانات وخصائص كل بلدية وبالتالي فالمخططات البلدية تعد عصب النشاط الاقتصادي ومحور بناء التنمية المحلية على مستوى البلدية في الجزائر.

وعليه سنتناول في هذا الفصل: مفهوم المخططات البلدية للتنمية في المبحث الأول والمبحث الثاني نتناول فيه مجالات المخططات البلدية في التنمية والمبحث الثالث نخصصه لمساهمة مخططات البلدية في تحقيق التنمية.

المبحث الأول: مفهوم المخططات البلدية للتنمية.

أدت الاختلالات الجهوية واختلاف الإمكانات الطبيعية والاقتصادية للبلديات الجزائرية إلى التفكير في وسيلة تنموية تسمح بمراعاة خصوصية كل إقليم وإشراك البلدية في إنجاز البرامج الخاصة بها، مما سمح ببروز المخططات البلدية للتنمية كوسيلة تهدف لتحقيق ذلك.

لقد تم إقرار المخططات البلدية كوسيلة للتنمية المحلية في سنة 1973 من خلال المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، وذلك انطلاقا من مبدأ ضرورة تجسيد اللامركزية وإشراك الجماعات الإقليمية في التنمية الوطنية، حيث تنطلق من خلفية سياسية تقضي بتشجيع المبادرة المحلية، وإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.[1]

وخصص القسم الأول من هذا المرسوم لشروط التسيير التي تتمثل في تسجيل الاعتمادات المالية لفائدة الوالي ضمن رخصة البرنامج لكل ولاية، والتي تشكل الحد الأعلى للنفقات المسموح باستعمالها من قبل الآمر بالصرف، وتقدم الإعانة المالية للبلدية عن طريق مقرر اعتماد الدفع الذي يحدد مضمون المشروع ومبلغه الإجمالي والمبلغ السنوي، أما القسم الثاني من المرسوم فيخصص لتحديد شروط الإنجاز وذلك بتحديد طرق الإنجاز كالاستغلال المباشر أو عن طريق المنافسة بدعوة المؤسسات العمومية.

المطلب الأول: تعريف المخططات البلدية للتنمية.

قدمت عدة تعاريف لمفهوم التخطيط يمكن إبراز أهمها فيما يلي: يعرفه غنيم محمد غنيم عثمان " بأنه ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة."[2]

---

[1] المرسوم رقم 136/76 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية الجريدة الرسمية، العدد 67.

[2] غنيم محمد غنيم عثمان، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 50.

وتعرفه بشارة عايدة " بأنه عملية رسم الخطة للتوزيع الإقليمي لمشروعات الخطة الشاملة للدولة والتي تشمل على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ويعني ذلك تخصيص المكان المناسب في داخل الأقاليم المختلفة لتنفيذ مشروعات الخطة الشاملة بصورة متناسقة."[1]

والتخطيط هو أسلوب لإعداد وتوضيح الأهداف التفصيلية في ترتيب الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والعمراني في ذلك المكان، ولذلك فإن التخطيط الإقليمي هو نوع من التخطيط الذي يحمل السمات الرئيسية للتخطيط، التي تتمثل بكونها أعمالا متتابعة مصممة لحل مشاكل المستقبل عبر فترات مختلفة، تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه، وإن هذه الأعمال يمكن تأطيرها بعدد من المراحل، تبدأ بتحديد المشاكل وتنتهي بوضع وتقويم طرق العمل المختلفة التي تحتوي بصيغها الشاملة الإعلان عن السياسات أو الاستراتيجيات المتبعة في ذلك التخطيط، الذي يكون بديلا أو خليطا من البدائل التخطيطية، في صياغة الأهداف العامة والتفصيلية، التي يمكن تحديدها وقياسها، وتحديد المعوقات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى المستقبل المنشود.[2]

والتخطيط الإقليمي يعتبر أحد أساليب التخطيط التنموي الذي يرتكز على إقليم معين ويهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عمليات التخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بالشؤون المحلية.

إذن فالتخطيط المحلي هو أسلوب للتغيير العلمي لأوضاع المجتمع المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التي تميز إقليم عن غيره، وذلك بهدف خلق توازن بين الوحدات

[1] بشارة عايدة، المدخل إلى التخطيط الإقليمي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص10.

[2] العاني محمد جاسم شعبان، **التخطيطي الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 40.

المحلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال إشراك المواطنين في العملية التنموية باعتبارهم المستهدف الأساسي من عملية التخطيط.

فالمخططات البلدية هي وسيلة لتنفيذ سياسة التهيئة العمرانية والتوازن الجهوي وهي أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي، كما أنها تولد موارد تمويل هامة للسلطات المحلية.[1] ويعرفها المرسوم 227/98 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز في المادة 20 على أنه: "يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية ومنها على الخصوص التزويد بالمياه الصالح للشرب والتطهير والشبكات وفك العزلة."[2]

إذن فالمخطط البلدي للتنمية يعتبر الأداة والوسيلة الأساسية لبلورة عملية إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية المختلفة على المستوى المحلي والتي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ويعبر المخطط البلدي للتنمية عن لامركزية التخطيط على المستوى المحلي وإشراك البلدية في إعداد وتنفيذ برامجها التنموية واعتبرها المرسوم136/73 السابق الذكر برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني.[3]

فالمخطط البلدي للتنمية هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية أتى لتعزيز مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم التنمية الاقتصادية ويشمل هذا المخطط على التجهيزات القاعدية وتجهيزات الإنجاز.

---

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، **البلدية والتنمية المحلية**، حلقة دراسية، الجزائر، ص 42.

[2] القانون 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، متعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخ في 03 يونيو 2011.

[3] بن نملة صليحة، **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، ص 25.

كما يقصد به مشاركة البلدية في التخطيط والذي يشمل كل القطاعات كما أنه الوسيلة المثلى للتهيئة العمرانية ويعد وفقا للبرنامج الوطني والبرنامج القطاعي للتنمية لتلبية حاجيات السكان، ولعل أبرز مميزاته أنه يقوم على مبدأ لامركزية التخطيط والذي يقصد به إشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية انطلاقا من أولوية يمليها المخطط الوطني للتنمية والقدرات المحلية بإحالة الصلاحيات لها لتنفيذ مخططها.[1]

ومن خلال ما سبق فالمخطط البلدي للتمنية هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الاقتصادية، ولقد اعتمدت الدولة هذا النموذج وذلك لخلق نوع من التوازن الجهوي كون مختلف البلديات لا تتوفر على نفس الإرادات أو الثروات أو المؤسسات المنتجة للمداخيل، وكذلك لمساعدة البلديات المحدودة المداخيل ولاسيما في المناطق الواجب ترقيتها، فهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات دون الخروج عن الإطار المخطط الوطني للتنمية.

وتندرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجهوي، قصد إعطاء كل البلدية حظوظا متساوية في التنمية وتستجيب مساعدة دولة إلى الانشغال بضمان قابلية اقتصادية نسبية للجماعات المحلية، وذلك بتكملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير الممركزة والمعتمدة من طرف الولاة، وفي إطار الاستثمارات من الادخار الإجمالي الذي تقتطعه البلديات من مواردها الخاصة.[2]

من خلال ما تقدم، فإن المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولويتها وكيفية تمويلها، ويتم

[1] قدوج حمامة، **إبرام الصفقات العمومية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2003، ص 25.

[2] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 124.

إنجازها عبر مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والنقل وغيرها، كما تعتبر من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي، هذا الأخير يقوم بإعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها ويكون الاختيار للعمليات المنجزة في إطار المخططات البلدية للتنمية وملاءتها من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي ورئيسه بصفة الآمر بالصرف، لكن رغم ذلك فأن المجلس الشعبي البلدي لا يحتكر لوحده هذا الاختصاص، بل يساهم إلى جانبه مجموعة من الهياكل والإدارات في إنجازه والمصادقة عليه وتنفيذه ومتابعته وهي:

- أمين خزينة البلدية باعتباره محاسب مفوض ومعين للبلدية من طرف وزارة المالية.
- اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.
- أمين خزينة الولاية.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
- مديريات المجالس التقنية للولاية.
- الوالي باعتباره الآمر بالصرف الرئيسي.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية (مديرية الدراسات و التنمية المحلية).
- وزارة المالية التي تضمن التوازن الميزاني والمراقبة المالية.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص المخططات البلدية للتنمية.

المخطط البلدي للتنمية يعتبر الأداة والوسيلة الأساسية لبلورة عملية إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية المختلفة على المستوى المحلي، والتي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ويعبر المخطط البلدي عن لامركزية التخطيط على المستوى المحلي وإشراك البلدية في إعداد وتنفيذ برامجها التنموية.

الفرع الأول: مبادئ المخطط البلدي للتنمية.

أولا: مبدأ لامركزية التخطيط. ويقصد به أن البلدية باعتبارها الخلية القاعدية للدولة تقوم بإنجاز مخططاتها التنموية إذ أنها اقرب مؤسسة للمواطنين، وبالتالي فهي أكثر دراية بانشغالاته، ويكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الوصاية.

فلامركزية التخطيط تقوم بالجمع بين قدر من التخطيط الذي يكون مركزيا، والتخطيط الذي يتم بصورة لا مركزية من خلال جعل قسم من القرارات الأساسية الخاصة بالخطة تتخذ على مستوى المركز بذات المشروعات، رغم عدم وجود حدود فاصلة وواضحة بين تلك القرارات التي يمكن أن تتخذ مركزيا وتلك التي يترك اتخاذها للإدارة المحلية.[1]

إذن فلامركزية التخطيط تعني إشراك الجماعات المحلية في رسم البرامج التنموية انطلاقا من أولويتها التنموية وقدراتها والصلاحيات المسندة لها في إطار المخطط الوطني أو السياسة العامة للتنمية في الجزائر، وذلك لأجل تحقيق المشاركة في التنمية المحلية، وتخفيف الأعباء التنموية على المركز من خلال التنازل عن بعض الصلاحيات لصالح الجماعات المحلية.

ثانيا: مبدأ المشاركة الشعبية.

حيث يقوم المخطط البلدي للتنمية على المشاركة في التنمية المحلية، وذلك من خلال إشراك المواطنين في بناء التنمية، وتقريبهم من الإدارة انطلاقا من أن المواطنين هم وسيلة التنمية وغايتها.

فالمشاركة الشعبية بصفة عامة هي إسهام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.[2]

---

[1] خلف فليح حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكتاب العالمي وعالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص 360.

[2] عبد الوهاب سمير محمد، **أنماط إدارة المدن الكبرى**، ورقة مقدمة للملتقى العربي الثاني، مصر، 2009، ص 53.

غير أن ما يمكن قوله في هذا الإطار أن المشاركة الشعبية في المخططات التنموية أصبح محدود إن لم نقل معدوما، وذلك نظرا لفقدان الثقة مابين المواطن والمجالس المحلية المنتخبة، إذ أصبحت تسعى لتحقيق المصالح الشخصية على حساب تمثيل المواطنين، إضافة لانعدام قنوات الاتصال بين المواطنين والإدارة المحلية نتيجة البيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية بصفة عامة.

ثالثا: مبدأ إلزامية شمولية التخطيط.

والمقصود بإلزامية التخطيط هو أن جميع البلديات ملزمة بإعداد مخططاتها التنموية كل سنة، وذلك في إطار تحقيق التوازن الجهوي وفقا لإمكانات كل بلدية، فالمخططات البلدية هي مخططات عامة تقوم بها جميع البلديات على مستوى الوطن، أما شمولية التخطيط فيعني أن المخططات التنموية يجب أن تكون شاملة لكافة متغيرات التنمية على مستوى البلدية المعنية.

رابعا: مبدأ استقلالية التخطيط و التنفيذ.

حسب المادة 107 من قانون البلدية 10/11 نجد أن البلدية تعد مخططاتها التنموية وتسهر على تنفيذها في إطار مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، فالبلدية تتمتع بهامش الاستقلالية من خلال مبادرتها بإعداد المخططات التنموية، فهي تملك حرية كاملة في التدخل حسب قدراتها وإمكاناتها، بحيث لا سلطان للوصاية عليها، ويبقى دور هذه الأخيرة على الرقابة البعدية وفي الجانب المتعلق بالمشروعية لا الملائمة.[1]

الفرع الثاني: خصائص المخططات البلدية للتنمية.

يتميز المخطط البلدي للتنمية بمجموعة من السمات التي تميزه عن باقي مخططات التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني فنجد أن المخطط البلدي للتنمية مكمل ومتمم للتنمية المحلية على مستوى البلدية، حيث يعمل على تجسيد المنطلقات التنموية للدولة على

[1] بن طيفور نصر الدين، **استقلالية الجماعات المحلية الجزائرية**، مجلة الإدارة ، العدد 22، الجزائر، 2001، ص 11.

المستوى المحلي بالنظر لخصوصية كل بلدية . كما انه يتميز بالاستمرارية فهو يعد كل سنة ويسهر على تنفيذ تلك المشاريع وإن لم يكملها في تلك السنة يقوم بإتمامها في السنة الموالية فإعتمادات الدفع المخصصة له تستهلك قبل السنة المالية وهذا لإغلاق العمليات المدرجة في إطار المخطط البلدي للتنمية، فالمشاريع المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية تتميز بأنها صغيرة ولا تتجاوز في العادة مدة إنجازها السنة.

ويتميز كذلك بكونه يمول من البلدية، وذلك لجميع البلديات عكس بعض البرامج التنموية الأخرى كالصندوق المشترك للجماعات المحلية مثلا والذي يمول البلديات التي تعاني عجزا ماديا فقط، إضافة لوجود برامج أخرى تخصص لمناطق دون أخرى كصندوق تنمية الجنوب والهضاب العليا.

كما نجد أن المخططات البلدية تسعى لإنعاش قطاع التنمية للبلديات، وذلك لمحو الاختلافات الجهوية الموجودة بين البلديات كما نجد أنها متنوعة حيث يلاحظ وجود عدة أنواع للمخططات البلدية مثل المخططات التكميلية الإستعجالية ومخططات خاصة بالفيضانات والكوارث الطبيعية.

إذن فالمخططات البلدية للتنمية هي أداة تقوم عليها عملية التنمية المحلية في الجزائر ويظهر ذلك من خلال مجمل المبادئ والخصائص التي تتميز بها، فهي تعبر عن التوجهات التنموية للسياسة العامة في الجزائر.

وتتميز المخططات البلدية للتنمية بأن تجسيدها على أرض الواقع يمر من خلال إشراك عدة جهات وفواعل في عملية بنائها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي (الوصاية).

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المخطط البلدية للتنمية.

نتناول في هذا المطلب في فرع أول أهمية المخططات البلدية للتنمية والفرع الثاني الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه المخططات.

الفرع الأول: أهمية المخططات البلدية في التنمية.

يعتبر تحقيق التنمية المحلية الأهمية الأساسية للتخطيط الإقليمي أو المحلي إذ تحقق وظائفه بلورة برامج تسمح بتفعيل تنمية محلية تلبي احتياجات المواطنين. فالتخطيط البلدي يساعد على كشف الموارد والفرص الاستثمارية في الأجزاء من الدولة الواحدة[1]ويسمح باستغلال جميع إمكانات الإقليم الطبيعية والبشرية وتوظيفها لخدمة التنمية المحلية، كما نجد التخطيط الإقليمي هو صورة لتطبيق اللامركزية في التخطيط حيث يسمح بإنشاء مؤسسات قريبة من المواطن ومشكلاته، وبالتالي تحويلها إلى خطط قومية وبرامج تنموية تكون موافقة لاحتياجات ورغبات المواطنين، كما يسمح تطبيقه بتحقيق توازن بين أقاليم الدولة حيث يسمح بتوزيع عادل للموارد والمشاريع بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على تحقيق التنسيق التام والموازنة القطاعية بين النشاطات في الأقاليم اقتصادية كانت أم بشرية لضمان أفضل مصلحة إقليمية.[2]

ومن الزاوية السياسية يساهم التخطيط المحلي في تحقيق المشاركة الفعلية أو الديمقراطية السليمة، من خلال إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي، نظرا لعدم وجود نموذج لعينه أو مقاربة محدد تصلح لجميع المناطق والأقاليم لإعداد برامجها وخططها، وهذا ما يسمح من تمكين رأس المال المحلي والشراكة في صنع القرار، ووضع الخطط وتصميم البرامج ومتابعتها حيث يعبر التخطيط المحلي عن تشجيع المبادرة المحلية وإشراك جميع الفواعل المحلية وتجسيد التنمية.

[1] أبو بكر متولي، **التخطيط القومي والإقليمي والمحلي**، المنضمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1974، ص 30.

[2] العاني محمد الجاسم شعبان، **التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 51.

فالتخطيط المحلي للتنمية يعد تخطيط من أجل الجماهير، يهدف أساسا لتنظيم أوجه النشاط المختلفة في كافة القطاعات، وعلى كافة المستويات وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود الدولة مع المسؤولين على المستوى المحلي.[1]

إذن فالتخطيط التنموي المحلي يقوم على أساس تضافر خبرات المواطنين وتجاربهم لأجل الخطط والبرامج التنموية، وذلك لتمكين المجتمعات المحلية من تحديد خياراتها لتوفير المؤسسات التي تستطيع رعاية عملية التنمية على المستوى المحلي، والمشاركة في رسم المخططات التنموية المحلية.

الفرع الثاني: أهداف المخططات اليلدية في التنمية.

تعد التنمية من صلاحيات ومسؤولية البلدية، وتعني برنامجا منسجما معدا على أساس إحصاء المناطق التي يستوجب ترقيتها وتشخيص العمليات التي يفترض القيام بها بالنظر إلى حاجيات وطلبات المواطنين، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقه،[2] وقد سعى المشرع الجزائري إلى منح لامركزية في اتخاذ القرار وإعداد البرامج للجماعات المحلية وبمقتضى ذلك أصبحت البلدية بموجب القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية تساهم إلى جانب الدولة في العمل على تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، ومن بين المهام الرئيسية التي أوكلت للبلدية للنهوض بعملية التنمية المحلية هي تحضير المخططات البلدية للتنمية، والتي تهدف من ورائها إلى ما يلي:

- ✓ القضاء على الزحف الريفي.

[1] مريم أحمد مصطفى،إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدولة النامية**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر، ص 238.

[2] الطيب ماطلو، **دور المنتخب في التنمية**، مجلة الفكر البرلماني، نشرية مجلس الأمة الجزائري، العدد 12، أفريل 2006، ص 126.

- ✓ تحسين ظروف المعيشة للمجتمع المدني والريفي من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية من شبكات المياه الصالح للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية.
- ✓ محاولة تدارك النقائص التي عرفتها برامج التنمية المحلية خاصة من جهة مركزية تسيير الاعتماد والعراقيل الناجمة عنها.[1]
- ✓ تطوير المبادرات المحلية، والبحث عن حلول محلية لمشاكل البلديات عن طريق مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي.
- ✓ توزيع مجالي متوازن للاستثمارات المحلية.
- ✓ تحسن استغلال الطاقات والإمكانات المحلية.
- ✓ دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

ونظرا لأهمية المخطط البلدي للتنمية، وسعيا لتحقيق الأهداف السابقة، نجد أن الدولة الجزائرية تسعى دائما لتقديم مبالغ مالية ضخمة تقررها في قانون المالية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية، حيث وصل في سنة2010 إلى 60 مليار د ج وتوزع على الولايات حسب أولويات كل قطاع وبمقاييس التوازن الجهوي.[2]

كما يهدف المخطط البلدي لتهيئة وتنمية المناطق المحددة داخل الإقليم كل بلدية معينة بالمخطط فيعد المجلس برامجه السنوية والمتعددة بحيث يصادق عليها ويسهر على تنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية ويهدف كذلك إلى الاستثمار في أي مشروع لاسيما ما

[1] خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 124.

[2] الطيب ماطلو، مرجع سابق، ص 127.

تعلق منها بالأراضي الفلاحية، الاستثمار أيضا في مجال الري ومعالجة المياه وصيانة الطرقات وتوزيع المياه الصالحة للشرب كما يسعى إلى حماية التراث العمراني.[1]

[1] عبايدية سارة، **المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 02، 2019، ص 115.

المبحث الثاني: مجالات المخططات البلدية في التنمية.

عرفت مخططات التنمية المحلية تطورات قانونية بهدف اعتماد برامج تنموية للقضاء على التدهور الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الفترة الاستعمارية، كبرنامج التنمية الصناعية وبرامج نفقات التجهيز المحلي وبرنامج التشغيل الكامل، غير أن تعددها أدى لصعوبة إدراجها ضمن المخطط الوطني وبالتالي صعوبة تقييمها وتحديد آجال إنجازها فانعدمت فيها منهجية العمل الموحد، ولذلك لجأت الدولة لتوحيدها قانونيا ضمن المخطط البلدي للتنمية.[1]

تسعى هذه المخططات لتحسن الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، وذلك باعتبارها تمس جوانب متعلقة بالحياة اليومية للمواطنين، والتشجيع على تطوير التضامن والتعاون المحلي من خلال إمكانية الشراكة بين البلديات، إضافة إلى أنها تعتبر أداة لدعم التنمية الوطنية الشاملة وتساهم المخططات البلدية في التقليل من الزحف الريفي من خلال توفير الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية في المناطق النائية، حيث كانت الهجرة الريفية نحو المدن في زيادة كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لتدمير البنية التحتية للمناطق النائية وغياب المتطلبات الضرورية للحياة وذلك من خلال التنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي وتختص المخططات البلدية بمجموعة من العمليات التنموية في ميادين مختلفة تمس حياة المواطنين على مستوى البلدية.

[1] كراجي مصطفى، مرجع سابق، ص 350.

المطلب الأول: المجالات الاقتصادية للمخططات البلدية في التنمية.

ويقصد بالمجالات الاقتصادية للمخططات البلدية في التنمية تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي، من خلال زيادة القدرة الاقتصادية، مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإشهار،[1] وهي تعد من أهم الميادين التي تبرز فيها المخططات البلدية للتنمية وتشمل:

الفرع الأول: الفلاحة والري.

إذ تشمل المخططات البلدية للتنمية المشاريع المتعلقة بالأعمال الصغيرة الخاصة بدعم الريف ومنها:

- ✓خلال التحسين العقاري.
- ✓ غرس الأشجار.
- ✓المنشئات المائية الصغيرة.
- ✓نشاطات تربية المواشي.

وعليه تتكفل البلدية بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، كما تسهر على حماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها الأمثل وذلك بدراسة إمكانيات استصلاح الأراضي بالسقي.

أما في ما يخص قطاع الري فتقوم المخططات البلدية بعدة مشاريع في هذا الإطار حيث تعمل على التزويد بالمياه الصالح للشرب ويتعلق الأمر بتعبئة المياه بكميات كافية وبنوعية جيدة مما يستلزم البحث عن موارد حقيقية واستغلالها بصفة تسمح بتلبية حاجيات المواطنين على الأمد المتوسط.

إضافة للري وتصريف المياه تم إنشاء عشرات الكيلومترات من الساقيات وعشرات من السدود الصغيرة في المناطق شبه الصحراوية.

[1] قديد ياقوت وآخرون، **المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي أدرار، العدد 3، 2015، ص233.

الفرع الثاني: الطرق.

والتي تعد ذات أهمية كبيرة، ورغم تسجيل بعض النتائج الإيجابية في بعض الولايات فليس الأمر كذلك بشان الولايات الأخرى نظرا لنقص إمكانيات الإنجاز، فنجد في بعض الأحيان إنجاز شبكة غير مناسبة وذات نوعية سيئة وبالرغم من هذه الوضعية أصبح عدد المناطق المعزولة قليلا جدا، فيتعين في إطار المخطط مواصلة الجهود الرامية إلى فك العزلة كما يتعين على وجه الخصوص الاستفادة من بعض الطرق لها أهمية جهوية بل وحتى وطنية لكي تسمح بدعم قاعدة الاقتصاد الوطني والمحلي.

الفرع الثالث: البريد والمواصلات.

لقد سجل هذا القطاع معدلا جيدا في مجال تغطية البلديات بواسطة مراكز البريد وفي مجال النقل الذي تم تطوير مختلف وسائله ، وكل ما من شانه تسهيل حركة المرور.

المطلب الثاني: المجالات الاجتماعية للمخططات البلدية في التنمية.

حيث أشارت المادة 122 من قانون البلدية الجزائري 10-11 إلى أن البلدية تبادر بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة الشغل والسكن.

كما تعمل البلدية على المبادرة بالتنشيط الثقافي على مستوى البلدية ودعم البرامج الثقافية وأيضا في إطار الصحة تتكفل المخططات البلدية بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها وهذا طبقا للمقاييس الوطنية المعمول بها.[1]

الفرع الأول: التربية والتعليم.

تبادر البلدية من خلال مخططها التنموي باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يشجع العليم ما قبل المدرسي، ويعمل على ترقيته وتقوم بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وإعادة إصلاح

[1] عادل أنزارن وإنتصار عريوات، **دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 01 ، العدد 06، جويلية 2018، ص 67.

المدارس والقيام بالأشغال الكبرى في هذا المحال وكذلك عن طريق تجديد التجهيزات المدرسية.

الفرع الثاني: الثقافة والترفيه.

فتشمل المخططات البلدية للتنمية المحلية على المشاريع الهادفة للمحافظة على الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه وهذا عن طرق صيانتها، وتقوم بإنجاز مختلف المراكز الثقافية عبر إقليمها من مكاتب بلدية ومسارح ومراكز للثقافة.

الفرع الثالث: مجال الرياضة الشباب والسياحة.

نظرا للدور الذي تلعبه الرياضة في ملئ وقت فراغ الشباب لاسيما من هم في سن المراهقة، بالإضافة إلى إبعادهم عن الآفات الاجتماعية، زيادة على خلق الشعور بالراحة النفسية نتيجة لإفراغ الطاقة السلبية من الجسم من خلال ممارسة الرياضة.

تلزم بالمساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والثقافية والتسلية، وذلك بمساعدة من الدولة التي تقدم لها الإعانات المالية، بالإضافة إلى تقديم البلدية مساعدتها للهياكل المكلف بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية وعلى البلدية اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية، وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.[1]

[1] سعيود زهرة، **الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر 01، العدد 11، ص ص 225، 226.

المبحث الثالث: مساهمة مخططات البلدية في تحقيق التنمية.

نتيجة لتعاظم ادوار الدولة وتزايد مهامها لم تعد الدول قادرة لوحدها بسلطاتها المركزية من الاستجابة لمختلف متطلبات الجماهير في مختلف ربوع الوطن، مما أدى بغالبية دول العالم التوجه نحو تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية لا مركزية عن بعض المهام، وذلك لتحسين الخدمات وتسريع الإجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي، باعتبار الوحدات المحلية النواة اللامركزية الأقرب للمواطن والوسيط بين السلطات المركزية وبين المواطنين، ومن جملة الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هاته الدول بتوجهها نحو نظم التسيير المحلية لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية ومسارات مخططات التنمية.

الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية.

عرف العالم نظم التسيير المحلية منذ القدم فمنذ وجود الإنسان وهو يعيش ويعمل في إطار جماعات محلية مختلفة (العشائر، القبائل، القرى...)لكن لم تكن بطابعها الرسمي القانوني كما هي عليه الآن، وبتطور البشرية والتغيرات التي طرأت على مختلف النشاطات الإنسانية (فلاحة، صناعة، تجارة....) زاد ذلك من متطلبات الأفراد في مختلف المجتمعات وتنوعها، وفي ظل تلك المتغيرات الجديدة باتت الدولة الحديثة غير قادرة على تسيير مختلف مرافقها وتلبية متطلبات جماهيرها في كل أقاليمها، مما أدى بها إلى التوجه نحو تخفيف مركزيتها وإنشاء مرافق لامركزية ومنحها سلطات ووظائف بموجب قوانين تحكمها وتنظم عملها وإعطائها هامش من الاستقلالية (المالية، الإدارية والمرفقية...) للقيام بمختلف الوظائف التي يحتاجها الإفراد في مختلف أقاليمها وتختلف تسميتها من بلد لآخر فهناك من

يطلق عليها اسم الوحدات المحلية بينما في الجزائر أعطاها المشرع الجزائري مصطلح الجماعات الإقليمية للدولة كما نص عليها الدستور الجزائري وتتمثل في الولاية والبلدية.[1]

أولا: تعريف الجماعات المحلية.

تعتبر الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول آجالها، من هذا المنظور فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محددا إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى.[2]

عرفت الجماعات المحلية كذلك على أنها وحدات أهلية مستقلة لها مصدرها وإراداتها الذاتية وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن وتلعب الدور الأبرز والأهم في المجالات التنموية وتقدم خدمات للبنية التحتية للمجتمعات المحلية.[3]

أما الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية فقد استقر بهما الرأي على تعريف الإدارة المحلية بالارتكاز على ما يلي:

- ✓ تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة ودون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الفيدرالية المركبة.

[1] المادة 16 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 والذي يتعلق بالدستور، الجريدة الرسمية، رقم 76، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم.

[2] نصر الدين بن شعيب وشريف مصطفى، **الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص 161.

[3] صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار البازني للعملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص21.

- ✓ وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية، إما بانتخاب يشمل جميع أعضائها أو يحتوي على أكثر منهم وإما مختارة محليا من قبل الإدارة المركزية بهدف إدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية وتكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة وأجهزتها المحلية الخاصة بها.
- ✓ رقابة أو وصاية من السلطة المركزية التي تتولى الإشراف على هذه الهيئات المحلية.
- ✓ أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة تقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك بغرض أن تتفرق الأولى لرسم السياسات العامة للدولة وإدارة المرافق القومية وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق الأهداف المشروعة.[1]

تعرف الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هاته الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنية والاستقلال المالي.[2]

الجماعات المحلية هي الوحدات اللامركزية للدولة لها الصفة الشرعية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري تقوم بالعديد من الوظائف والمهام التي يحتاجها المواطنين بمثابة الخط الرابط والوسيط بين السلطات المركزية (الدولة) والمواطن، والجماعات المحلية في الجزائر هي هيئتان حددهما الدستور الجزائري ألا وهما البلدية والولاية

أ) تعريف البلدية:

[1] شراف عقون، **سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007، ص 146.

[2] عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية – دراسة مقارنة**– ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 17.

يعرف القانون 11-10 البلدية في مادته الأولى على أنه " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون "

ب) تعريف الولاية:

هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية الغير ممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسيات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا حماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون.[1]

ثانيا: خصائص الجماعات المحلية.

للجماعات المحلية خصائص عديدة تتمثل في:

أ) اللامركزية:

من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها اللامركزية الإدارية واللامركزية الوظيفية واللامركزية الاقتصادية وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية (البلدية والولاية) ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية.

ب) الاستقلالية المالية:

حيث تحضي الوحدات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والمخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع.

[1] القانون رقم 12-10، المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، صادرة بتاريخ 2012.02.29، العدد 12، المادة 01.

ج) الشخصية المعنوية:

هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العاديين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخولة لها من طرف القانون.

د) الاستقلالية الإدارية:

بمعنى اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارة اللامركزية.

ثالثا: الموارد المالية للجماعات المحلية.

للجماعات المحلية في الجزائر نوعين من الموارد، موارد مالية ذاتية وهي تختلف من إقليم إلى أخر فلكل منطقة جغرافية خصوصية تميزها عن غيرها وتتمثل عموما (في الضرائب والرسوم المباشرة مثل الرسوم على القيمة المضافة....).

وموارد خارجية تختلف باختلاف الدوافع والظهور وتتمثل في الإعانات، القروض، التبرعات والهبات والوصايا.....)[1]

الفرع الثاني: مسار المخططات البلدية للتنمية المحلية.

يمر المخطط البلدي للتنمية بمرحلتين أساسيتين وفي مستويين مختلفين، حيث تكون المرحلة الأولى في المستوى المحلي وذلك عن طريق اقتراح المشاريع المراد إدماجها ضمن المخطط البلدي للتنمية في حين تكون المرحلة الثانية في المستوى المركزي والذي يتولى دراستها والمصادقة عليها بالقبول مباشرة أو بعد اقتراح التعديلات الحكومية اللازمة.

أولا: مرحلة إعداد المخططات البلدية للتنمية المحلية.

[1] أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد 10، ص 415.

لقد ورد المخطط البلدي للتنمية تحت تسمية برنامج التجهيز المحلي في قانون البلدية 24/67 المؤرخ في 18 يناير 1967، ثم صدر المرسوم رقم 37 /136 المنظم للمخططات التنموية السالفة الذكر، غير أن هذا المرسوم لم ينظم عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية وبرجوعنا الى قانون البلدي رقم 09/81 نجد في مادته 135 تنص على أن عملية إعداد هذا المخطط تعود للمجلس الشعبي البلدي،[1] وهو ما نص عليه قانون البلدية رقم 10/11 في المادة 107 قبل قيام المجلس الشعبي البلدي بإعداد المخطط البلدي للتنمية لابد على المجلس أن يراعي عدة عوامل وهي:

- ✓ احتياجات البلدية وترتيبها حسب الأولويات، فعلا المخطط البلدي للتنمية التركيز على عمليات التجهيز والاستثمارات الأولية.
- ✓ الظروف المالية العامة، وذلك لتجنب العجز في مرحلة التنفيذ.
- ✓ طاقات البلدية أي لا بد من الوقوف عند الإمكانيات البشرية والمالية للبلدية.
- ✓ مراعاة التوجيهات الحكومية وذلك حسب البرنامج السياسي الذي تضعه الحكومة أي الخطة التنموية للبلاد.
- ✓ الوعود المقدمة أثناء الحملة الانتخابية.

بعد أن تأخذ البلدية بعين الاعتبار بهذه العوامل يقوم المجلس الشعبي البلدي باختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية، غير أن هذا الاختيار لا يكون بصفة عشوائية بل يكون وفقا لاحتياجات المواطن المحلي بالدرجة الأولي، ووفقا للتوجيهات

[1] المادة 135، القانون رقم 81-09، المؤرخ في 04 جويلية 1981 المعدل والمتمم للأمر 67-24، المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في: 07 جويلية 1981.

السياسة بالدرجة الثانية، ويكون هذا الاختيار التي يعقدها المجلس الشعبي البلدي في أواخر كل سنة بين شهري أكتوبر ونوفمبر.[1]

بعد ذلك يقوم المجلس بمساعدة المصالح التقنية بإعداد البطاقات التقنية التابعة لها لكل مشروع أو عملية تلبي احتياجات المواطن، وتتضمن البطاقة التقنية لكل مشروع ما يلي:" تسمية المشروع، المساحة، القيمة المالية للمشروع، موقع المشروع بالتدقيق، الهدف منه أي الفائدة المنتظر تحقيقها من هذا المشروع " بعد ذلك ترتب هاته المشاريع حسب القطاعات مع احترام الأولوية التي تكون حسب الاحتياجات الضرورة والاحتياجات الثانوية، ثم تجمع كل البطاقات التقنية لكل مشروع في شكل كتيب بالإضافة إلى ملخص يتضمن عناوين المشاريع المقترحة حسب القطاعات وترسل إلى الدائرة أين تجمع هذه الأخيرة(اللجنة القطاعية) لتقوم بدراسة اقتراحات البلدية وإدخال تعديلات إذا استلزم الأمر.

وتتشكل هاته اللجنة القطاعية من ممثلي الدائرة والكاتب العام المكلف بالمخططات وممثلي البلدية ورئيس البلدية بالإضافة إلى ممثلي الولاية وهم ممثلي مديريات الري، البناء والتهيئة العمرانية.

الشيء الملاحظ على هاته التشكيلة هي أنها مزدوجة من حيث الأعضاء المكونين حيث يمثلون السلطة المركزية في صورة عدم التركيز الإداري، وهم ممثلي الدائرة وممثلي الولاية وممثلي المديريات، فعدم التركيز الإداري هو أن تعهد سلطات المركزية للإدارة أي الوزراء ببعض صلاحياتها واختصاصاتها إلى الموظفين الإداريين في النواحي والأقاليم مثل الوالي ورئيس الدائرة والمديريات الموجودة على المستوى الولائي مثل مدير الفلاحة ومدير

[1] صليحة بن نملة، **مخططات التنمية المحلية في ضل الإصلاح المالي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01 ، 2012-2013، ص 75.

الصحة .....) دون منحها الاستقلال القانوني وانفصالها عن الإدارة المركزية ويطلق عليها الفقه تسمية المركزية المخففة.[1]

وتجدر بنا الإشارة إلى أن كل مديرية تمثل الوزارة حسب القطاع، ويطلق القانون والتنظيم على هاته المديريات تارة تسمية المصالح الخارجية، وتارة أخرى المصالح غير الممركزة.[2]

كما تضم تشكيلة هذه اللجنة القطاعية من جهة أخرى أشخاص يمثلون الإدارة اللامركزية مثل رئيس البلدية وممثلي البلدية، ويقصد بنظم اللامركزية تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية (الحكومة) وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي في ناحية، وعلى أساس موضوعي (مصلحي) من ناحية أخرى مع وجود رقابة وصائية إدارية على هاته الوحدات والهيئات اللامركزية.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن الإدارة المركزية تتدخل في عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية، حيث يبرز هذا التدخل بصورة واضحة من خلال منح رئيس الدائرة صلاحية تنشيط وتنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية،[3] بالإضافة إلى صلاحية الدائرة في إدخال تعديلات كما سلف بيانه سابقا.

بعد ذلك ترسل هاته البطاقات التقنية عن طريق الدائرة إلى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية على مستوى الولاية والتي تقوم بدورها بدراسة مقترحات جميع البلديات دراسة

---

[1] محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 57.

[2] عطاالله بوحميدة، **المصالح الخارجية طبيعتها ووسائل الطعن في قراراتها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، الجزء 41، رقم 02، 2003، ص 45.

[3] المادة 10، المرسوم التنفيذي رقم 94-215، المؤرخ في 23 يوليو 1994، الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، الجريدة الرسمية رقم 48 ، بتاريخ 27 يليو 1994.

تقنية وذلك بعد توزيع الملفات من طرف مكتب البرامج على المديريات المختصة وذلك قبل نهاية السنة المالية.

بعد ذلك يعقد المجلس التنفيذي للولاية المكون من الوالي والأمانة العامة للولاية وممثلي مديريات الولاية وممثلي الدائرة والبلديات وذلك قصد دراسة ومراقبة المشاريع المقترحة وبطاقاتها التقنية.[1]

بعد انعقاد المجلس ترسل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية إلى المديرية العامة للميزانية أين تعقد اجتماع "لجنة التحكيم" أين يتم توزيع الاعتمادات بين الولايات تقوم هاته اللجنة بمناقشة المشاريع المقترحة والمصادقة عليها حسب الأولوية، وذلك بعد تقديم تقرير حول الوضعية المالية للدولة، وتقدم رخص البرنامج للمشاريع الجديدة واعتمادات الدفع بالنسبة للمشاريع الموجودة في طور الإنجاز ويخصص في كل ولاية غلاف مالي للبرامج المقترحة ويسمى هذا الغلاف بالتصريح أو مقرر البرنامج النهائي.

بعد ذلك تقوم الولاية عن طريق مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالاجتماع مع ممثلي البلديات للقيام بإعادة تكييف مقرر البرنامج، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات التمويلية لكل بلدية وأولويتها التنموية وكذا الأولويات الولائية والقطاعية، وكذلك التوجيهات الحكومية، ثم إعداد مدونة الولاية التي تظم المشاريع المقبولة، والمقدمة حسب الأبواب والبلديات وترسل نسختان من كل مدونة إلى المديرية العامة للميزانية والوزارة المعنية بالمشروع، في هذا الصدد نتساءل عن علاقة الوزارة المعنية بالمشروع بالمخطط البلدي ألا يمس هذا بمبدأ لامركزية المخطط البلدي للتنمية؟

بعد ذلك تقوم مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بإعداد مقرر التسجيل الخاص بكل بلدية ويضم المشاريع التي ترتب حسب الأبواب والسقف المالي للبلدية، ويسمى هذا المقرر

[1] صليحة بن نملة، مرجع سابق، ص 90.

بتصريح البرنامج، وتحضر منه ستة نسخ وتوزع على كل من البلدية، القابض البلدي، الدائرة، خزينة الولاية، مديرية الإدارة المحلية ومديرية الضرائب.[1]

ثانيا: مرحلة تمويل المخططات البلدية للتنمية.

قبل التطرق لكيفية تمويل المخطط البلدي للتنمية تجدر بنا الإشارة إلى الموارد المالية للبلدية، إذ نصت المادة 195 من القانون 10/11 السالف الذكر على إيرادات البلدية وقد تضمنت هاته المادة موارد لم ينص عليها القانون القديم ويمكن تقسيم موارد البلدية إلى موارد ذاتية وموارد خارجية.

تتمثل الموارد الذاتية للجماعات المحلية في مداخيل الممتلكات والجباية المحلية، فأما مداخيل البلدية فهي نواتج الكراء، امتيازات المرافق العامة كالأسواق والمذابح والمحلات التجارية ...الخ، أما الجباية المحلية فتعد أهم مورد للجماعات المحلية إذ تغطي بنسبة تضاهي 90 % منها وقد حدد قانون الضرائب وصنف الضرائب والرسوم العائدة كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، أما الموارد الخارجية فتتمثل في الاقتراض وإعانات الدولة.[2]

إن جهود البلدية والولاية حاليا وهما بلغت تعجز بمفردها على النهوض بعملية التنمية المحلية وذلك لكون الموارد الذاتية للبلدية غير قادرة على تمويل المخطط البلدي للتنمية، حيث تقتصر على تمويل مشاريع صغيرة وثانوية مثل ترميم مكان رمي القمامة أو ما يشبه ذلك، لذلك تعتمد أغلب الدول العالم النامية والمتقدمة أسلوب الدعم المالي لإدارتها المحلية والجزائر من بين البلدان التي تخصص مساعدة للإدارة المحلية (البلدية والولاية) عبر آلية المخططات القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية، بالإضافة إلى الإعانات التي

[1] صليحة بن نملة، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2] سي يوسف أحمد، **تحولات اللامركزية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 96.

تمنحها عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية،[1] وبالتالي تعتمد البلدية على الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة لتمويل المخطط البلدي، الأمر الذي يجعل الإدارة المركزية (الدولة) تتدخل في كل مرحلة يمر بها المخطط البلدي للتنمية، وهو ما يعدم لامركزية التخطيط بالنسبة للمخطط البلدي للتنمية.

أما عملية تمويل المخطط البلدي للتنمية فتمر بعدة مراحل حيث يقوم مدير التعمير والتهيئة العمرانية بمنح الغلاف المالي الذي يحمل تسمية ترخيص **البرنامج** وهو عبارة عن مبالغ صافية تفوق المبالغ المقترحة، وتنقسم إلى أقساط من الاعتمادات، وليست أموال سائلة وتسمى بقروض الدفع وتكون حسب القسط المنجز من المشروع.

أثناء إنجاز المخطط البلدي للتنمية الذي يقوم به المتعاملون سواء كان عن طريق منافسة أو تراضي بينهم، يقوم المتعاملون الذين مسكو إنجاز المشروع بتحرير فاتورة، وذلك بعد إنهاء جزء من المشروع ، ويكون غالبا شهرا واحدا .بعد تقديم الفاتورة تنتقل المصالح التقنية للبلدية والمتمثلة في مصلحة التجهيز والتعمير بزيارات ميدانية إلى مكان المشروع لمعاينة الأشغال المنجزة التي أدرجت في الفاتورة، ومقارنتها مع الشروط المسجلة في الاتفاقية وتعمل على متابعة هاته الأشغال المكاتب والأقسام كما يلي:

- ✓ مكتب الدراسات والقسم الفرعي للبناء والتعمير والسكن، ومديرية التعمير والسكان في حالة كون المشروع بناء.
- ✓ مديرية الأشغال العمومية إذا تعلق الأمر بأشغال الطرق الصغرى أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب .
- ✓ مصلحة التمويل بالماء الصالح للشرب إذا كان المشروع متعلق بقنوات المياه الصالح للشرب و التصريف.

[1] راجع مبارك لسلوس، **الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة وحتمية التوازن المالي**، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 20، العدد 02، 2010، ص21.

في حالة ما إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج أثناء إنجاز المشروع تطلب البلدية من الولاية إعادة تقييم تكلفة المشروع لدفع قيمة هذا الارتفاع في التكاليف، وفي حالة الموافقة تفتح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية مقرر إعادة التقييم وسقف مالي جديد.

بعد الانتهاء من المشروع ترسل المصلحة التقنية للبلدية ملف يتكون من حوالة الدفع وأربع نسخ من P.C.D(هي وثيقة متداولة بين القابض البلدي وأمين خزينة الولاية) إلى القابض البلدي الذي يقوم بدوره بإرساله إلى أمين خزينة الولاية بغرض تعويض مبالغ قروض الدفع التي دفعها القابض البلدي في إطار المخطط البلدي للتنمية من خزينة البلدية.

أما في حالة ما إذا بقي فائض بعد إتمام إنجاز المشروع يستوجب على البلدية إعادته إلى مديرية التخطيط لتمول به مشاريع أخرى في بلدية أخرى ذات أولوية.[1]

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن تمويل المخطط البلدي للتنمية يكون قائما أساسا على الإعانات التي تنحها الدولة بطريقة غير مباشرة من خلال الولاية للبلدية من أجل إنجاز مخططها البلدي للتنمية، بدليل ان منح الغلاف المالي أي ترخيص البرنامج يكون من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وليس البلدية، بالإضافة إلى أن البلدية تعود في كل مرة للولاية التي هي هيئة عدم تركيز (المركزية المخففة) أكثر منه هيئة لامركزية، إما لزيادة المال من خلال فتح سقف مالي جديد في حالة عدم كفاية تكلفة المشروع وإما لإرجاع الفائض المتبقي في حالة بقائه بعد إتمام المشروع.

ثالثا: مرحلة تنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

بعد ان تقوم الولاية بتبليغ المجلس الشعبي البلدي بالاعتمادات المرخصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليه، يقوم المجلس الشعبي البلدي بتسجيل المشاريع في بطاقة فنية بصفة دقيقة ترسل إلى الولاية لغرض المعاينة من قبل مديرية التخطيط والتهيئة

[1] بن علي حسام الدين، **المخططات البلدية للتنمية**، تقارير تربص للمدرسة الوطنية للإدارة،2003-2015، 2015، ص 16.

العمرانية لتسجيلها في ميزانية التجهيز العمومي الخاص بالولاية بعد ذلك يعقد المجلس الشعبي البلدي مداولة تسمى مداولة "فتح الاعتماد" بالنسبة للمشاريع المقبولة ثم ترسل المداولة للمصادقة عليها من طرف الوالي طبقا للمادة 57 من قانون البلدية 10/11 التي تشترط لنفاذ المداولة مصادقة الوالي على مداولات المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالميزانيات والحسابات.[1]

لا نكون أمام المخطط البلدي للتنمية إلا من تاريخ المصادقة عليه، وذلك لأنه يكون مجرد اقتراح مشروع أو برنامج فبدون المصادقة على مداولة فتح الاعتماد لا يمكن تنفيذ المشروع، وبالتالي لا يوجد مخطط بلدي للتنمية إلى بعد مصادقة الوالي، هنا نتساءل عن من هو المسؤول عن تنفيذ هذا المخطط البلدي للتنمية؟ هل يمكن لرئيس المجلس البلدي تنفيذ المشروع دون مصادقة الوالي؟ غن الإجابة عن هذا التساؤل أكيد هي بالنفي وهنا نتساءل ما فائدة النص على أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من ينفذ المخطط البلدي للتنمية؟ إذا كان تنفيذها متوقف على مصادقة الوالي الذي هو هيئة عدم تركيز.

في حالة ما تمت المصادقة على المداولة يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول عن تنفيذ المخطط البلدي للتنمية بمساعدة المصالح التقنية حيث ينجز جميع الدراسات المتعلقة بعمليات التخطيط ويعقد الصفقات المتعلقة بها، كما يملك خيارات في طريقة إنجازها سواء عن طرق الاستغلال المباشر للبلدية أو عن طريق المقاولات أو المؤسسات العمومية المحلية.

قبل ذلك تقوم البلدية بعرض البطاقة التقنية للمشروع ودفتر الشروط على لجنة الصفقات العمومية الموجودة على مستوى البلدية لتحديد مدى إمكانية إقامة هذا المشروع عن طريق ص ع أم لا، وحسب المادة 13 من المرسوم الرئاسي 15 /247 المتضمن تنظيم الصفقة العمومية وتفويضات المرفق العام والتي تنص على أنه:" كل صفقة عمومية يساوي

[1] المادة 57 من القانون 10/11.

فيها المبلغ التقديري لحاجات المصلحة المتعاقدة اثني عشرة مليون دينار جزائري أو يقل عنه للأشغال أو اللوازم وستة مليون دينار جزائري للدراسات أو الخدمات، لا تتضمن وجوبا إبرام صفقة عمومية وفق الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في القانون."[1]

ويتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي الالتزام بالنفقات في حدود رخص البرامج المحددة له من طرف الوالي، كما يقوم رئيس البلدية بتصفية النفقات ويأمر بصرفها وفقا لتدرج الأشغال وفي هذه الحالة يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي آمر بالصرف ثانوي، وذلك لكون الوالي هو الآمر بالصرف الأول الأمر الذي يجعل رئيس المجلس الشعبي البلدي لرقابة مشددة من طرف الوالي، فلا يجوز له التعديل في رخص البرامج لعملية ما إلا بموافقة الوالي الذي له حق التعديل في حدود الاعتماد الكلية للمخطط، ونفس الرقابة المشددة نجدها من خلال المحاولة في تحديد المعايير الأكثر فعالية في توزيع الاعتمادات المالية في إطار المخططات البلدية للتنمية عن طريق مشروع قرار وزاري مشترك متعلق بمنح الموارد الميزانية للمشاريع المقترحة في إطار المخططات البلدية للتنمية ، حيث تضمن هذا المشروع موارد الميزانية الممنوحة لمختلف البلديات عن طريق السلطة المحلية المختصة من أجل كل مشروع مسجل مدروس أو قيد الإنجاز حسب رخصة البرنامج الشاملة حسب كل ولاية.

أما دفع هذه الموارد الممنوحة المتعلقة بالدراسة أو الإنجاز الخاصة بالمشروع فتتم على دفعتين الأولى تدفع 70% من اعتمادات الدفع المعنية، والدفعة الثانية 30 % المتبقية على أساس تقديم وضعية السير المادية والمالية للدراسة أو إنجاز المشروع المعني، كما يمكن غلق عمليات التجهيز الممولة من ميزانية الدولة التي لم تعرف بداية في إنجازها خلال السنة المالية التي تم خلالها تبليغ الاعتمادات المخصصة لها.[2]

[1] المادة 13 من القانون 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي.

[2] يوسف سلاوي، مرجع سابق، ص 116.

بالإضافة إلى ذلك نجد رئيس المجلس الشعبي البلدي ملزم بإعلام الوالي دوريا بتقدم الأشغال في العمليات المدرجة واستغلال الاعتمادات المخصصة لها .كما يمكن للوالي أن يسحب جزئيا أو كليا الاعتمادات المخصصة لعملية ما، والتي يتم تصفيتها إذا رأى أن شروط إنجازها قد لا تؤدي إلى الانتفاع الكلي أو الجزئي بهذه الاعتمادات في نهاية السنة.[1]

من خلال ما سبق يتبين لنا ان رئيس المجلس الشعبي البلدي يعتبر هو المسئول عن تنفيذ المخطط البلدي بصفة صورية فقط، لأنه في الواقع يتدخل الوالي في تنفيذ المخطط في كل مرة كما سلف بيانه إلى درجة انه يمكنه سحب الاعتمادات المخصصة للمشروع، وعليه نص المادة 107 من القانون 11-10 السالف الذكر يقول على انه "رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من ينفذ المخطط الذي يبقى كل شيء متوقف على تدخل الوالي الذي هو هيئة عدم تركيز أكثر منه هيئة لا مركزية وذلك تحت غطاء الرقابة الوصائية."[2]

رابعا: معيقات دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

ويمكن حصرها في عدة عوامل منها:

أ- العوامل المادية والمالية: ضعف الموارد المالية لبعض الوحدات المحلية.

ب- العوامل الثقافية: المعتقدات والأعراف المترسخة لدى أفراد المجتمع المحلي مثل الولاء لمن لا يملكون الكفاءة والقدرة على التسيير والتنظيم.

ج- العوامل الاجتماعية: التركيبة غير متجانسة للسكان، الارتفاع المفرط وغير المنتظم للكثافة السكانية ...الخ.

د- العوامل السياسية: مثل الصراعات الطائفية والصراعات السياسية من أجل الوصول للسلطة ضعف دور الفواعل الغير الرسمية، ضعف المشاركة السياسية.

[1] سي يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 103.

[2] المادة 107 من القانون 10/11.

ه- العوامل التنظيمية: مثل عدم كفاءة الإداريين الراجع للعديد من الأسباب التكوين، التدريب ...إلخ[1]

المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

تعتبر الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية، وذلك وفق المؤشرات المتفق عليها ويتضح ذلك من خلال ما أقره المشرع الجزائري في مختلف النصوص القانونية.

فهي تلعب دورا هاما في مجال التنمية المحلية حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي يجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق رغباته، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المالية والبشرية، لاسيما الموارد المادية التي تعتبر ضرورة لتمويل برامج التنمية المحلية، الأمر الذي يدفع هذه الجماعات إلى البحث عن موارد إضافية وترشيد النفقات بشكل يبعدها عن شبح العجز المالي، لذا تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية، وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة.[2]

الفرع الأول: دور الجماعات المحلية في الميدان الاجتماعي.

للبلدية والولاية دور فاعل ورئيسي في الميدان الاجتماعي وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها البلدية في هذا الميدان وهي الخدمات والوظائف التي يحددها القانون والتي من خلالها تحقق التنمية المحلية التي تنعكس بدورها على الجانب القومي والوطني وبالتالي

[1] أسماء سلامي، مرجع سابق، ص 431.

[2] سرير عبد الله رابح، **المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة العدد 07، 2011، ص 86.

تحقيق التنمية ويدخل ذلك في إطار ما نص عليه التشريع الجزائري من دستور وقوانين وأوامر خصت البلدية والولاية.

أولا: التربية والتعليم.

تقوم الجماعات المحلية بدور رئيسي في ميدان التعليم حيث تعمل على توفير مختلف الخدمات التي تخص ميدان التربية والتعليم و التي تدخل في ميدان اختصاصها وصلاحيتها من خلال:

- ✓ تجهيز مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية.
- ✓ السهر على ديمومة و استمرارية هاته المؤسسات.
- ✓ الحفاظ على نظافة وتجهيزات المؤسسات التربوية والتعليمية.
- ✓ السهر على ترشيد تسيير مجموع المؤسسات التابعة لهذا الميدان والتي تدخل في ميدان اختصاصها.
- ✓ الإشراف والتقييم الدائم لهاته المؤسسات.
- ✓ توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها قطاع التربية والتعليم مثل النقل، الإطعام المدرسي ....)

ثانيا: الشباب الثقافة والسياحة.

وذلك من خلال:

- ✓ الاهتمام بالتراث الثقافي وصيانته.
- ✓ إنشاء المرافق الثقافية الضرورية مثل دور الشباب، المسارح ، المتاحف ....)
- ✓ التوعية الثقافية وتسيير مختلف مرافقها.
- ✓ تشجيع الابتكار والإبداع وتوفير مناصب شغل للشباب.
- ✓ توفير صيغ ملائمة لدعم الشباب.
- ✓ متابعة مختلف المشاريع والبرامج الثقافية والحفاظ على المواقع السياحية.

- ✓ تطوير ميدان السياحة وذلك لما يمكن أن يقدمه هذا الميدان.
- ✓ تعزيز الحوار والتعاون الجواري.

ثالثا: الصحة.

وتتمثل عموما في:

- ✓ الحفاظ على الصحة العمومية عن طريق توفير بيئة صحية مناسبة لحياة طبيعة وصحية.
- ✓ إنشاء المراكز والمؤسسات والمستشفيات المحلية الإقليمية ومتابعة تسييرها.
- ✓ السهر على تطبيق واحترام المعايير الصحية في الماء، الأكل، الجو...)
- ✓ العمل على رفع مستوى الثقافة الصحية للمواطن عن طريق الحملات التوعية.
- ✓ الحفاظ على سلامة المواطنين من كل خطر صحي جديد.
- ✓ التكفل ومساعد الأشخاص المحتاجين.

الفرع الثاني: دور الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي.

- ✓ تسيير المرافق الاقتصادية المحلية كالأسواق الأسبوعية.
- ✓ تطوير الصناعات البلدية وتقوية القاعدة الصناعية للجماعات المحلية.
- ✓ البحث عن موارد جديدة التي تساهم في تطوير الجماعات المحلية.
- ✓ الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية.
- ✓ الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشجيع المشاريع التي تدخل في هذا الميدان وذلك لتحقيق التنمية المحلية للمواطنين إلى تزويد مناطق أخرى.
- ✓ الاهتمام بالأرياف والقرى عن طريق فك العزلة على المداشر والقرى من خلال مد شبكة الطرق والمواصلات، توفير المراكز القاعدية لها مثل مراكز طبية ومراكز تعليمية والمساجد ...)
- ✓ تشجيع التبادل والاستثمار الجواري.

- ✓محاولة خلق مرافق للتمويل الذاتي للبلديات أي خلق موارد مالية جديدة.

الفرع الثالث: دور الجماعات المحلية في المجال البيئي.

تلعب البلدية دورا كبيرا في تحقيق توازن بيئي ملائم الذي من خلاله يمكن للإنسان أن يحي حياة بلا أخطار ولا أضرار وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ الحفاظ على البيئة الطبيعية اللازمة لعيش الأفراد.
- ✓ التوعية والتربية البيئية.
- ✓ الحفاظ على نظافة المجال الجوي، البري والبحري من خلال الحفاظ على النظافة الدائمة للبيئة.
- ✓ الحفاظ على المساحات الخضراء والعمل على خلق مجالات جديدة كالغابات والحدائق.
- ✓ القيام بالعمل التوعوي وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرسمية والغير رسمية للحفاظ على البيئة.
- ✓ توفير المياه الصحية الصالحة للشرب.
- ✓ الحفاظ على نظافة الحيز الجغرافي للجماعات المحلية وترشيد التعامل مع النفايات.
- ✓ السهر على حماية التوازن البيولوجي.
- ✓ تشجيع المبادرات التوعوية التي تعمل في مجال البيئة.
- ✓ العمل على تحقيق والحفاظ على التهيئة الإقليمية.

خلاصة الفصل

تلعب المخططات البلدية للتنمية المحلية دورا لا يمكن إنكاره في تحقيق التنمية التنمية المحلية، والمساهمة في تطوير البلدية وهو الأمر الذي أثبتته العديد من الوحدات المحلية في العديد من الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في هذا المجال، وذلك لاعتبار الجماعات المحلية

خلية لامركزية للدولة قريبة من المواطن ومن السلطة المركزية تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين وانشغالاتهم واحتياجاتهم من جهة، ومعرفة خصوصيات المقاطعات المحلية وكيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق، مما يمكنها من توفير الخدمات الضرورية وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى.

الخاتمة

في ختام دراستنا نلاحظ رغم الأهمية التي تتم عبها المخططات البلدية على مستوى المحلي في الجزائر، باعتبارها أداة للتنشيط الاقتصادي على مستوى البلديات، وتكريس الجوارية في تسيير البلدية من خلال إشراك جميع المواطنين في تحديد أولوياتهم التنموية، إلا أنه في الواقع يبقى أداؤها ضعيف وبعيد عن تحقيق تنمية محلية حقيقية إذ نجد أن المخطط البلدي رغم انه يمس قطاعات مهمة ذات أولوية في التنمية المحلية وفق إمكانات وظروف كل إقليم، إلا انه تحول من أداة تنموية إلى مجرد مصدر مالي تنتظره البلدية لتنفيذ برامجها التي لا ترقى لطموحات المواطنين.

إلا أننا نقر بالأهمية البالغة في مساهمة المخططات البلدية للتنمية في النهوض وتطوير الواقع المحلي للبلديات وترقيتها وكذا مساهمتها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن من تهيئة وإيصال مختلف الشبكات من مياه صالحة للشرب والتطهير وفك العزلة، وكل ما يمس البنى التحتية للمواطن، حيث نسجل من خلال محاورتنا للمسئولين المحليين واستقرائنا للواقع المعيشي للمواطن ضآلة الاعتمادات المرصودة لهذا النوع من المشاريع مقارنة بالطموحات التي ينشدها المواطنون. وبالتالي ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

- إن دور البلدية في التنمية ضئيل جدا لأنها لا تملك الوفرة المالية الكافية لتحريك عملية التنمية.
- إن المجلس الشعبي البلدي ورئيسه لا يتحكمان كليا في المخطط التنموي للبلدية لا من حيث الإعداد ولا من حيث التنفيذ إذ يخضعان إلا رقابة وسلطة الوالي في كل مراحل انجاز المخطط .
- إن الطابع التخصيصي لإعانات الدولة الذي يحدد وجهة الإعانة والاعتمادات لا يمكن البلدية من تحويل وجهته وهذا نوع من التدخل الذي تمارسه الوصاية.

- اعتماد البلدية على المخططات البلدية لتنمية لعبة دورا كبيرا خاصة بعد ضعف الصندوق المشترك للجماعات المحلية على إعانة قسم التجهيز والاستثمار.

الاقتراحات:

نوجز في ما يلي بعض الاقتراحات:

- إعادة النظر في القانون الذي ينظم المخطط البلدي ليتماشى مع التغيرات التي شهدها قانون البلدية خاصة قانون 10/11.
- يجب على المشرع إن يعيد النظر في الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للبلدية وفق الإمكانات المتاحة لان التطور المذهل لمهام البلدية يقابله نمو بطيء في مداخليها مما يجعلها غير قادرة على تحمل هذه الأعباء فينعكس بذلك سوء التسيير في عجز ميزانيتها
- حل إشكالية التمويل من خلال الحرص على تثمين الموارد المالية المحلية للبلدية والتقليل من منح الإعانات المالية لها من طرف الدولة لدفعها لخلق التمويل الذاتي والنهوض بالاستثمار المحلي المولد لدخل.
- تأهيل الكفاءات كأساس لتنمية المحلية فطاقة البشرية هي اكبر ثروة خاصة في المناطق الحضرية.
- فتح الأبواب أمام الأفراد المجتمع المدني بخلق مبادرات من شأنها تغيير الوضع الاقتصادي المحلي مشجعة القطاع الخاص لدعم التنمية.
- إعادة النظر في التقسيم الإقليمي للدولة الذي جاء سنة 1984 والذي ساهم في زيادة الأزمة المالية للجماعات المحلية ذلك انه انشأ عدد كبيرا من البلديات والوليات الخالية من الوسائل المالية، وخاصة التقسيم الإداري الأخير الذي انشأ الولايات المنتدبة الجديدة مما يفرز عدد جديدا من البلديات.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القوانين والمراسيم.

1- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر1996 والذي يتعلق بالدستور، الجريدة الرسمية، رقم 76، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم.

2-القانون 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015 ص 03.

3- المرسوم التنفيذي رقم 94-215 ، المؤرخ في 23 يليو 1994 ،الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها ،الجريدة الرسمية رقم 48، بتاريخ 27 يليو 1994

4-قانون 11-10، المؤرخ في 22 يونيو2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخ في 03 يوليو 2011.

5- القانون رقم 12-10، المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، صادرة بتاريخ 2012.02.29، العدد 12.

6-القانون رقم 81-09، المؤرخ في 04 جويلية 1981 المعدل والمتمم للأمر 67-24، المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 07 جويلية 1981.

7-المرسوم رقم 136/76 المؤرخ في 09 اوت 1973 ، المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية الجريدة الرسمية ، العدد 67.

ثانيا :المراجع.

أ) الكتب:

1-شيهوب مسعود،**أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر** ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006، ص2006.

2-فضيل إبراهيم نزاري، **إشكالية التنمية المحلية في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

3-عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، دار صفاء، عمان، 2009 .

4-مهدي حسن زويلف، التنمية الإدارية والدول النامية، دار محمد لاوي، الأردن، 1993.

5-عبد القادر محمد وعبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

6-الظاهر، **دراسات في الواقع العربي التنموي الاقتصادي الاجتماعي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

7-حنان عبد القادر محمد خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2016.

8-جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

9- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

10- محمد عبد العزيز الربيع، **التنمية الاجتماعية المستدامة**، دار البازوري، عمان، الأردن.

11- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، **التنمية المستدامة**، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، الطبعة 01 ، 2015.

12- نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس والنظريات والتطبيقات العلمية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2010.

13- حسن صادق عبد الله، **السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الاسلام**، دار الهدى، عين امليلة، الجزائر، الطبعة 02، سنة 1992.

14- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001.

15- منى جميل سلام ومصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016.

16- أحمد رشيد ، التنمية المحلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1986.

17- مصطفى الجندي، **الإدارة وإستراتيجيتها**،منشأة المعارف،الإسكندرية، مصر، 1987.

18- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة01.

19- حسين عبد الحميد أجمد رشوان، التنمية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا وإداريا وبشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 231.

20- مجدي حجازي وشادية قناوي، **التنمية ومشكلات تخلف المجتمع**، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1987.

21- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

22- فريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارنة**، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

23- إحسان حفضي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

24- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 02 ، 2007.

25- غنيم محمد غنيم عثمان، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار ضفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

26- بشارة عايدة، **المدخل إلى التخطيط الإقليمي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

27- العاني محمد جاسم شعبان، **التخطيطي الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007.

28- خلف فليح حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكتاب العالمي وعالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

29- عبد الوهاب سمير محمد، **أنماط إدارة المدن الكبرى** ، ورقة مقدمة للملتقى العربي الثاني، مصر، 2009.

30- أبو بكر متولي، **التخطيط القومي والإقليمي والمحلي**، المنضمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1974.

31- مريم احمد مصطفى وإحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدولة النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

32- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار البازني العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

33- عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.

34- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

ب) الأطروحات العلمية:

1)أطروحات الدكتوراه:

1-نور الدين بلقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

2- صليحة بن نملة، **مخططات التنمية المحلية في ضل الإصلاح المالي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2012-2013.

3-صبيحة محمدي، **تسير الموارد في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

4-زهير رجراج، **التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013.

2)**مذكرات الماجستير:**

1-سي يوسف أحمد، **تحولات اللامركزية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

2-يوسف سلاوي، **التنمية في إطار الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2010 -2011.

3- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2011.

4- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011.

5-منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009-2010.

6-جهيدة رعاش، **إشكالية العلاقات بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

7-شراف عقون،**سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007.

8-قدوج حمامة، **إبرام الصفقات العمومية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2003.

9-عبد الرزاق جعفري،**التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

10- ونيا رابح اشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999.

ج) المجلات والدوريات العلمية:

عادل أنزارن وإنتصار عريوات، **دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 01، العدد 06، جويلية 2018.

1. الطيب ماطلو، **دور المنتخب في التنمية**، مجلة الفكر البرلماني، نشرية مجلس الأمة الجزائري، العدد 12، افريل 2006.
2. منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة**، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 02.
3. عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، العدد 03.
4. بن طيفور نصر الدين، **استقلالية الجماعات المحلية الجزائرية**، مجلة الإدارة، العدد 22، الجزائر، 2001.
5. قديد ياقوت وآخرون، **المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي أدرار، العدد 03، 2015.
6. عبايدية سارة، **المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 02، 2019.

7. سعيود زهرة، **الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر 01، العدد 11.

8. نصر الدين بن شعيب وشريف مصطفى، **الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012.

9. بن علي حسام الدين، **المخططات البلدية للتنمية**، تقارير التربص للمدرسة الوطنية للإدارة، 2013-2015، 2015.

10. سرير عبد الله رابح، **المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 07، 2011.

11. مبارك لسلوس، **الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة وحتمية التوازن المالي**، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 20، العدد 02، 2010.

12. أسماء سلامي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد 10.

13. عطاالله بوحميدة، **المصالح الخارجية طبيعتها ووسائل الطعن في قراراتها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، الجزء 41، رقم02، 2003.

14. عمار جيدل، **تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصرة**، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، الملتقى الدولي في الجزائر، مارس 2008.

15. مجموعة من الخبراء، **التنمية المحلية والريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

16. سميرة جيادي، **الحكامة الجيدة والتنمية المحلية**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، مكناس، المغرب، ماي 2010.

17. حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مجلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر 2005.

د) المواقع الإلكترونية:

سليمان ولد حمدون، **مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية**، عن موقع:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm

أطلع عليه بتاريخ 2020.05.31 ، على الساعة 18 :20 سا.

الفهرس

العنـــــــــــــــــــــاوين	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية.	06
المبحث الأول: مفهوم التنمية بوجه عام.	08
المطلب الأول: تعريف التنمية.	08
الفرع الأول: بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية.	09
الفرع الثاني: عناصر التنمية.	11
المطلب الثاني: إبعاد التنمية ومقوماتها.	13
الفرع الأول: إبعاد التنمية.	13
الفرع الثاني: مقومات التنمية.	16
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.	20
المطلب الأول: ظهور وتطور التنمية المحلية.	20
الفرع الأول: تطور التنمية المحلية.	20
الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية.	22
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية.	26
الفرع الأول: الأهداف المادية.	26
الفرع الثاني: الأهداف المعنوية.	28
المبحث الثالث: مرتكزات ومعوقات التنمية المحلية.	30
المطلب الأول: مرتكزات التنمية المحلية.	30
الفرع الأول: المرتكزات البشرية.	30
الفرع الثاني: المرتكزات المالية.	32
الفرع الثالث: المرتكزات التنظيمية والمؤسساتية.	34
الفرع الرابع: مرتكزات التخطيط الإقليمي.	34

الفرع الخامس: مرتكزات التحكم في التكنولوجيا والاستفادة منها.	35
المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية.	35
الفرع الأول: المعوقات الإدارية والتنظيمية.	35
الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية.	37
الفرع الثالث: المعوقات السياسية والاقتصادية.	38
خلاصة الفصل الأول.	39
الفصل الثاني: فعالية المخططات البلدية في التنمية المحلية.	40
المبحث الأول: مفهوم المخططات البلدية للتنمية	42
المطلب الأول: تعريف المخططات البلدية للتنمية .	42
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص المخططات البلدية للتنمية.	46
الفرع الأول: مبادئ المخطط البلدي للتنمية.	46
الفرع الثاني: خصائص المخططات البلدية للتنمية.	48
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المخططات البلدية في التنمية.	49
الفرع الأول: أهمية المخططات البلدية في التنمية.	49
الفرع الثاني: أهداف المخططات البلدية في التنمية.	51
المبحث الثاني: مجالات المخططات البلدية في التنمية.	53
المطلب الأول: المجالات الاقتصادية للمخططات البلدية للتنمية.	53
الفرع الأول: الفلاحة والري.	54
الفرع الثاني: الطرق.	54
الفرع الثالث: البريد والمواصلات.	55
المطلب الثاني: المجالات الاجتماعية للمخططات البلدية للتنمية.	55
الفرع الأول: التربية والتعليم.	55

الفرع الثاني: الثقافة والترفيه.	55
الفرع الثالث: مجال الرياضة والشباب والسياحة.	56
المبحث الثالث: مساهمة المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية.	57
المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية ومسارات مخططات التنمية.	57
الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية.	57
الفرع الثاني: مسارات المخططات البلدية للتنمية.	61
المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر.	71
الفرع الأول: دور الجماعات المحلية في الميدان الاجتماعي.	72
الفرع الثاني: دور الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي.	73
الفرع الثالث: دور الجماعات المحلية في المجال البيئي.	74
خلاصة الفصل الثاني	75
الخاتمة	76
قائمة المصادر والمراجع	79
الفهرس	88

الملـــخص :

تعد المخططات البلدية في الجزائر من أهم الوسائل التي تهدف لتجسيد التنمية المحلية من خلال إشراك البلدية في عملية التخطيط للتنمية، وتنفيذ السياسة التنموية العامة على المستوى المحلي، فالمخططات البلدية ما هي إلا تجسيد لسياسة الدولة الموجهة للبلديات، غير إن هذا التكليف المقدم للبلدية مرهون بوسائل إدارة التنمية على المستوى المحلي وكذا بالإمكانات المادية والبشرية الضرورية، والتي تشهد عجز كبير خاصة على مستوى الإيرادات المالية، كما إن أداء المخططات البلدية يتأثر بدرجة استقلالية البلدية في اتخاذ القرار فلابد من توفر استقلالية لحد يسمح لها بأداء مهامها بحرية وديمقراطية وإتباع أساليب علمية في التخطيط لمختلف البرامج والمخططات التنموية المحلية التي تتطلب حرية أكثر في تحديد الاحتياجات المحلية.

Abstract:

Municipal plans in Algeria are considered among the most important means to achieve local development through the involvement of municipality in developing planning process and implementing the public developmental policy at the local level as well. Municipal plans are only the embodiment of the State s policy allocated to municipalities. However such assignement to municipality dépends on the means of managing development at the local level as well as the necessary material and human potentials.

Which are characterized by a particularly large deficit on the level of financial revenue .Besides the performance of municipal plans is influenced by the degree of autonomy of municipality in decision making. Thus municipality should be more independent to the extent it is allowed to perform its functions freely and democratically and to pursue scientific methods in planning the various local developmental programmers and that require more freedom in determining local needs.